

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في سوق العمل في مصر

إيناس فهمي حسين¹

ملخص

تهدف الدراسة إلى قياس تأثير صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على مؤشرات سوق العمل الرئيسية متمثلة في نسبة التشغيل الإجمالي، ومعدل نمو إنتاجية العمل على مستوى الاقتصاد ككل، ومعدل بطالة الإناث؛ في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1980-2015). وقد اعتمدت الدراسة على منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي وموجب لصافي تدفقات FDI على نسبة التشغيل في الأجلين القصير والطويل؛ إلا أن ذلك الأثر ضئيل كما يتضح من قيمة المعاملات؛ حيث زيادة نسبة صافي FDI بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة نسبة التشغيل بمقدار (0,06) في الأجل القصير وبمقدار (0,32) في الأجل الطويل وهو ما يتفق مع طبيعة تدفقات FDI إلى مصر ومع مرونة التشغيل المتوسطة أو المنخفضة للقطاعات الأكثر جذباً لتلك التدفقات في مصر. كما توصلت الدراسة إلى عدم معنوية الأثر على معدل نمو إنتاجية العمل في الأجلين القصير الطويل، كما جاءت النتائج تدل على عدم معنوية التأثير على معدل بطالة الإناث سواء في الأجل القصير أو الطويل.

الكلمات الدالة: الاستثمار الأجنبي المباشر، سوق العمل، العمل اللائق، التشغيل، إنتاجية العمل، منهجية اختبار الحدود.

المقدمة

اقتصادية.

ويعاني سوق العمل المصري من اختلالات عديدة أهمها الاختلال بين العرض والطلب من العمل سواء في العدد أو المهارات، والاختلال بين قطاعات التشغيل السلعية والخدمية، وكذلك الاختلال النوعي بين الذكور والإناث، إلى جانب الاختلال بين الأجور والإنتاجية (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2009).

وتعد معدلات البطالة المرتفعة انعكاساً لتردي معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، وعلى ذلك فإن استهداف خفض البطالة وزيادة معدلات التشغيل والإنتاجية هو أمر وثيق الصلة بسياسات حفز الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وتسعى الحكومة المصرية في إطار استراتيجية التنمية المستدامة 2030 إلى دعم اقتصاد يتميز بالتنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة، إلى جانب توفير فرص عمل لائق ومنتج وذلك باستهداف خفض معدل البطالة إلى 5% (استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر 2030، 2015)

تطور مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر¹ Foreign Direct Investment (FDI) حديثاً ليشمل ليس فقط انتقال النقود من دولة لأخرى، ولكن ليشمل أيضاً خليطاً من الأصول المالية والأصول غير المادية؛ كالتيكنولوجيا والقدرات الإدارية والمهارات التسويقية وغيرها (Nahidi and Badri, 2014, p.15).

ويعتبر جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هدفاً وسيطاً يعمل صانعو السياسات الاقتصادية -خاصةً في الدول النامية- على تحقيقه؛ كوسيلة فعالة لاستحداث الوظائف، ونقل التكنولوجيا، وتحسين المهارات؛ مما يعمل على تصحيح اختلالات أسواق العمل، وبناء قدرات إنتاجية جديدة، بما يحقق الأهداف النهائية للسياسات الاقتصادية من نمو ورفاهية

¹ مدرس بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية.

✉ enas_fahmy74@yahoo.com

ومضاعفة معدلات الإنتاجية الكلية وإنتاجية العمل.

تتعدد أهداف ودوافع المستثمر الأجنبي المتعلقة بالقيام بالاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أهمها زيادة الأرباح من خلال تخفيض التكاليف المتعلقة بالموارد الموجودة بوفرة في البلد المضيف وأهمها الأيدي العاملة. كما تتعدد أهداف ودوافع البلد المضيف من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومن أهمها بالنسبة للدول النامية التغلب على فجوة الادخار - الاستثمار بمصادر تتضمن عوائد دون أعباء إضافية كما تساهم في حل مشكلة البطالة وزيادة مستويات التشغيل، إلى جانب نقل التكنولوجيا الحديثة التي قد تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل ولكن قد تفتقر بخفض مستويات التشغيل؛ مما قد يحمل معه أوجهاً مختلفة لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لنوعيته وأهداف كل من المستثمر الأجنبي والبلد المضيف منه. ومن ثم تحاول الدراسة الإجابة على تساؤل رئيسي: إلى أي مدى تسهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في القضاء على اختلالات سوق العمل في مصر وتحسين مؤشراتته؟ وتحاول الدراسة اختبار فرضية أساسية هي: "يؤثر صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الاقتصاد المصري تأثيراً إيجابياً على مؤشرات سوق العمل في الأجلين القصير والطويل".

2. منهجية الدراسة

تستهدف الدراسة قياس تأثير صافي تدفقات FDI الداخل على مؤشرات سوق العمل الرئيسية متمثلة في حجم التشغيل الإجمالي ومعدل نمو إنتاجية العمل على مستوى الاقتصاد ككل، ومعدل بطالة الإناث في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1980-2015)، ولهذا الغرض يتم استخدام منهج اختبار الحدود The Bounds Testing Approach باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (The Autoregressive Distributed Lag (ARDL)؛ وهو ما يتطلب إجراء اختبارات سكون السلاسل الزمنية للتأكد من سكونها في المستوى أو عند الفرق الأول وهو الفرض الذي يقوم عليه تطبيق منهج اختبار الحدود. وتتميز تلك المنهجية في قياس التكامل المشترك (العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات) بأنها مناسبة في حالة قلة عدد المشاهدات واختلاف

رتبة تكامل المتغيرات.

كما تعتمد الدراسة على الأسلوب الوصفي في تفسير العلاقة بين المتغيرات وتحليل الاتجاه العام للمؤشرات المعبرة عن أهم متغيرات الدراسة في الاقتصاد المصري.

3. تدفقات FDI الداخلة وسوق العمل: الخلفية النظرية والدراسات السابقة

لقد نتج عن اندماج الأسواق القومية في السوق العالمي؛ فيما يعرف بعملية العولمة²، تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول العالم المختلفة، وتتنوع آثار تلك التدفقات على الاقتصادات المضيفة ما بين آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة. فالأثر الأولي المباشر هو الإضافة إلى رصيد رأس المال للدولة والقضاء على عجز رأس المال الداخلي. ووفقاً لنموذج تحركات رأس المال ل MacDougall's (1960) طالما هناك فجوة بين الإنتاجية الحدية لرأس المال في الدولة الأم والدولة المضيفة فإن تحركات رأس المال ستؤدي إلى زيادة الناتج الكلي لرأس المال وتعود بالنفع على الدولتين. كما أن الدولة المضيفة يمكن أن تستفيد من خلال زيادة فرص التشغيل وتحسين الأجور الحقيقية. أضف إلى ذلك أن الإيرادات الضريبية قد تزيد في الأجل الطويل. وإذا كان FDI ذا توجه تصديري سيكون لذلك أثر جيد على ميزان المدفوعات (Zhu and Tan, 2000, p.510).

وقد أدى تزايد تدفقات FDI خلال العقود الأخيرة إلى إحداث تغيرات جذرية في أسواق العمل للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، فتدفق FDI يجلب رأس المال والتكنولوجيا إلى الدولة المضيفة - لمنشآت أو صناعات أو مواقع بعينها - مما يؤثر على الطلب على العمل وبالتبعية تركيبة قوة العمل والتشغيل ونمو الإنتاجية ومستوى الأجور ومدى تفاوتها. وباختلاف تركيبة قوة العمل تختلف آثار سوق العمل المترتبة على FDI (Hale and Xu, 2016, p.1).

إلا أنه بجانب تلك الآثار الإيجابية قد تكون هناك آثار سلبية لتدفقات FDI إذا صاحبه تدفقات إلى خارج الدولة المضيفة متمثلة في تحويلات الأرباح والعوائد والاعفاءات الضريبية الممنوحة للمنشآت من قبل الدولة المضيفة. وتتضاعف تلك الآثار إذا تلاشت الآثار الانتشارية الإيجابية

(2014, pp.462-463).

وقد واجهت كذلك عملية قياس الجانب الكيفي صعوبات عدة تتعلق بوفرة البيانات المقارنة على المستوى الزمني والمكاني، وتحديد أي مستوى من مستويات سوق العمل يتم القياس على أساسه، كما أن متغيرات سوق العمل غير متفق حولها - كما هو الحال مثلاً بالنسبة لمؤشرات التنمية البشرية Human Development Indicators - فاهتمامات أطراف سوق العمل الثلاثة؛ العمال وأصحاب العمل وصانعي السياسات العامة؛ غالباً تتعارض مما يصعب معه وضع مؤشر شامل لها (Burchell et al., 2014, p.467).

وتقسم بعض الدراسات مؤشرات سوق العمل إلى مؤشرات خاصة تعكس جوانب معينة وتشمل مجموعة مؤشرات الأداء ومجموعة مؤشرات جودة الإجراءات التنظيمية لسوق العمل، ومؤشرات عامة تعكس الجوانب الكمية والكيفية لسوق العمل (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2008، ص4).

وتعتبر معدلات التشغيل ومعدلات البطالة ومتوسط الإنتاجية أهم مؤشرات الأداء التفصيلية، في حين يعتبر الحد الأدنى للأجور؛ كنسبة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب نسبة المشتغلين بالحكومة والقطاع العام من إجمالي المشتغلين أهم مؤشرات الإجراءات التنظيمية لسوق العمل (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2008، ص ص 7-16).

وتجتمع المؤشرات التي تعكس الجوانب الكمية والكيفية لسوق العمل معاً في مسمى العمل اللائق⁴. ويعتبر ظهور مفهوم العمل اللائق انعكاساً لاهتمام المؤسسات الدولية المتزايد بوضع اطار مفاهيمي لجودة التشغيل خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات كنتيجة لظهور آثار العولمة وتحرير الاسواق على ظروف العمل (Burchell et al., 2014, pp.459-461).

وقد أشارت منظمة العمل الدولية إلى أن مفهوم العمل اللائق يشمل أبعاداً مختلفة تجتمع في أربعة جوانب رئيسة هي خلق فرص العمل (job creation (employment)، والحماية الاجتماعية social protection، وحقوق العاملين social rights، والحوار الاجتماعي social dialogue (ILO, 2013, p. 12;)، وأضافته إليها بعض الدراسات بعدين آخرين هما العمل المنتج Productive work والمساواة Equity

الناتجة عن تحويل التكنولوجيا من الدولة الأم بسبب القوانين الصارمة التي تحكم حقوق الملكية أو بسبب عدم تناسب تلك التكنولوجيا مع خصائص عناصر الانتاج بالدولة المضيفة (Ramirez, 2006, p212).

ومن الآثار السلبية المحتملة كذلك للكيانات الأجنبية³ على الدولة المضيفة امتصاص تمويل أنشطة البحوث والتطوير لتستفيد منها الدولة الأم. وعلى الرغم من كفاءة ذلك بالنسبة للاقتصاد العالمي ككل إلا أن الدولة المضيفة تظل تابعة تكنولوجياً للدولة الأم خاصة إذا كانت الدولة المضيفة من الدول النامية، كما أن تلك الكيانات الأجنبية قد تستحوذ على المدخرات المحلية والأفراد ذوي المهارات التنظيمية مما يعني حرمان الدولة المضيفة من الاستفادة المثلى من مواردها المادية والبشرية ومزاحمة تلك الكيانات للمشروعات والاستثمارات المحلية والتي قد يكون لها الأهمية الأكبر في التأثير على النمو المحلي (Salvatore, 2013, pp.423-425).

وقد أظهرت نتائج عدد من الدراسات اختلاف آثار الاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف نوعه أو النمط الذي يتدفق به إلى الدولة المضيفة. كما أن حدوث الآثار الانتشارية الإيجابية سيختلف باختلاف مرحلة التنمية التي تمر بها الدولة (Vahter, 2004, p4).

1.3 العلاقة المتوقعة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم مؤشرات سوق العمل

تعكس المؤشرات المختلفة الجانب الكمي والكيفي لسوق العمل، حيث يشير الجانب الكمي إلى حجم وكفاءة فرص العمل أو التشغيل وتوزيعها بحسب المرحلة العمرية والحالة التعليمية والنوع، في حين يشير الجانب الكيفي إلى جودة الوظائف أو التشغيل. وقد استقرت الأدبيات الاقتصادية على مؤشرات محددة للجانب الكمي؛ في حين كانت هناك محاولات أكاديمية ومؤسسية لوضع مؤشر ومفهوم شامل للجانب الكيفي إلا أنها لم تنجح في ذلك نظراً لما تحويه فكرة جودة العمل أو التشغيل من تعقيد وكذلك تعدد الجوانب المتعلقة بالوظائف التي يجب أخذها في الاعتبار وتعدد المستويات التي يمكن تحليل بيئة العمل على أساسها فهي تتدرج من مستوى وظيفي معين لتصل إلى النظام السائد في سوق العمل بالكامل. (Burchell et al.,

لتدفقات FDI على التشغيل، فبعضها توصل إلى وجود علاقة معنوية وإن اختلف اتجاه التأثير موجب أم سالب، والبعض الآخر توصل إلى عدم معنوية تلك العلاقة.

ومن الدراسات التي توصلت إلى معنوية العلاقة:

- دراسة Inekwe (2013) التي قامت بدراسة أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاعي الخدمات والصناعات التحويلية على التشغيل والنمو بالاقتصاد النيجيري خلال الفترة (1990-2009) وباستخدام منهجية التكامل المشترك Co-integration ونموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM). وتوصلت إلى ارتباط FDI بعلاقة موجبة بالتشغيل بقطاع الصناعات التحويلية، وارتباطه بعلاقة سالبة بالتشغيل بقطاع الخدمات.
- دراسة الشوريجي (2009) على الاقتصاد المصري خلال الفترة (1982-2005) وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، قد اختبرت الدراسة أثر FDI إلى جانب المتغير المفسر الرئيسي المستهدف في الدراسة وهو النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى أن FDI يحفز نمو العمالة في الأجل الطويل.
- دراسة Jayaraman and Singh (2007) لاختبار آثار FDI قصيرة وطويلة الأجل على التشغيل في دولة فيجي خلال الفترة (1973-2003)، وباستخدام منهجية اختبار الحدود، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة أحادية الاتجاه تسير من FDI إلى التشغيل في الأجل الطويل.

- كما توصلت دراسات أخرى إلى عدم معنوية العلاقة ومنها:
- دراسة نوبر (2010) والتي قامت باختبار فرضية وجود علاقة إيجابية بين FDI والتشغيل خلال الفترة 1982/1981 - 2005/2004 وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS. وتوصلت إلى عدم معنوية تلك العلاقة.
 - دراسة Massoud (2008) تختبر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في مصر بناء على بيانات قطاعية للفترة (1975-2005) وباستخدام منهجية المتغيرات الوسيطة Instrumental variables والتقدير باستخدام المربعات الصغرى ذات المرحلتين 2SLS. واستنتجت الدراسة

(Anker et al., 2003, pp. 158,159).

ومما سبق يمكن القول أن أهم المؤشرات التي تعكس وضع سوق العمل في أي دولة وتدخل ضمن مفهوم العمل اللائق؛ وإن لم تكن تشمل كل أبعاده، هي: نسبة التشغيل، وإنتاجية العمل، ومعدل بطالة الإناث. وهي ما سوف تركز الدراسة على تحديد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على كل منها.

2.3 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الدولة المضيفة

وفقاً للنظرية الكينزية هناك علاقة مباشرة بين الاستثمار والتشغيل، إلا أن بعض الدراسات شككت في تلك العلاقة النظرية ونادت بعدم معنويتها في بعض الحالات. وبوجه عام تسير العلاقة بين FDI والتشغيل وفقاً لثلاثة احتمالات؛ الأول: يمكن أن تؤدي تدفقات FDI إلى زيادة التشغيل بشكل مباشر من خلال تواجد أنشطة أعمال جديدة أو بشكل غير مباشر من خلال إتاحة فرص التشغيل في مرحلة توزيع الإنتاج Employment creation. الثاني: الحفاظ على مستوى التشغيل القائم بالاستحواذ على وإعادة هيكلة المنشآت الموجودة بالفعل، أو من خلال انتقال للعمالة Employment Shift حيث يترتب على تدفقات الاستثمارات الأجنبية مشروعات مشتركة بين المنشآت المحلية والأجنبية مما يدفع العاملين للانتقال إلى المنشآت الجديدة. الثالث: خفض مستوى التشغيل من خلال خروج المنشآت المحلية القائمة في البلد المضيف من السوق نتيجة المنافسة التي تواجهها من قبل المنشآت العالمية القائمة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة Employment Loss. وهذه الحالة هي السائدة في الغالب بالنسبة للدول النامية مثل مصر مما يعني أن الأثر النهائي على التشغيل لا يزال محل جدل بين الاقتصاديين (Pinn, et.al, 2011, p.78, Nahidi and Badri, 2014, p16).

كما تختلف قدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على استحداث وظائف باختلاف القطاعات المتدفقة إليها، فقطاع الخدمات والقطاعات التي تستهدف مباشرة تلبية احتياجات المستهلك تتمتع بقدرة أكبر من قطاع الصناعات الاستخراجية على خلق الوظائف (منظمة العمل الدولية، 2015، ص24). وقد اختلفت الدراسات التطبيقية السابقة حول وجود أثر

الاقتصاد ككل أو في قطاع بعينه من خلال إنتاجية العمل بفروع الكيانات الأجنبية بالدولة المضيفة، وكذلك من خلال الآثار الانتشارية المتدفقة من تلك الفروع.

بالنسبة لإنتاجية فروع المنشآت الأجنبية في الدولة المضيفة قد ترتفع نتيجة عدة أسباب لخصها Aitken and Harrison (1999) في قدرة تلك الفروع على جلب معدات الإنتاج الأحدث من الشركة الأم، إلى جانب حصولها على الأصول غير الملموسة كرأس المال المعرفي والقدرات التسويقية والإدارية وشبكة العلاقات مع موردي المستلزمات ومع العملاء.

كما أشارت بعض الدراسات إلى إمكانية انخفاض إنتاجية فروع الشركات الأجنبية على الأقل في الأجل القصير؛ بسبب الفترة الزمنية التي يستغرقها ادخال منشآت أو فروع جديدة في شبكة FDI؛ والذي قد يرجع لاختلاف الثقافة وبيئة الأعمال السائدة في كل من الدولة الأم والدولة المضيفة إلى جانب السياسات الطارئة للاستثمار الأجنبي المباشر التي قد تتبعها الحكومات في الدولة المضيفة. كما أرجعت بعض الدراسات انخفاض إنتاجية فروع المنشآت الأجنبية إلى طبيعة الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها تلك الفروع؛ ففي أغلب الحالات تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى الاحتفاظ بالأنشطة والعمليات الإنتاجية مرتفعة القيمة المضافة في الدولة الأم وترك الأنشطة وعمليات الإنتاج منخفضة القيمة المضافة لفروعها في الدول المضيفة لاختلاف التكلفة كما سبق وذكرنا، إلى جانب اختلاف جودة عنصر العمل (Vahter, 2004, p.10)

وترجع الأدبيات الاقتصادية الآثار الانتشارية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة إلى سببين رئيسيين: الأول المعرفة بالأسواق الأجنبية التي تجلبها المنشآت متعددة الجنسيات والكيانات الأجنبية مع فروعها التي تنشئها في الدولة المضيفة، وكذلك التكنولوجيا التي تمكنها من منافسة فروع الشركات متعددة الجنسيات الأخرى إلى جانب المنشآت المحلية والتي تملك معرفة جيدة بالسوق المحلي وتفضيلات المستهلكين؛ والسبب الثاني أن دخول فروع الشركات متعددة الجنسيات يؤثر في توازن السوق ويجبر المنشآت المحلية على العمل بكفاءة أكبر حتى تحافظ على نصيبها السوقي وأرباحها (Popescu, 2010, p.143).

تحدث عادة تلك الآثار الانتشارية في حالة قيام تلك الفروع

أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثاراً مباشرة وأخرى غير مباشرة -تتم من خلال التفاعل مع المتغيرات الأخرى- على الطلب على العمل، إلا أن تلك الآثار غير معنوية في حالة مصر فيما عدا الآثار التي تحدث من خلال التفاعل مع فجوة التكنولوجيا فهي معنوية وسالبة.

- دراسة Pinn et al. (2011) قامت بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الاقتصاد الماليزي خلال الفترة (1970-2007) وباستخدام منهج اختبار الحدود باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة باستخدام ARDL، وتوصلت الدراسة إلى عدم ثبوت علاقة التكامل المشترك (العلاقة التوازنية طويلة الأجل) بين التشغيل والاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هناك علاقة سببية تسير من FDI إلى التشغيل وليس العكس حيث يمثل FDI أهم المتغيرات المساهمة في نمو التشغيل في الاقتصاد الماليزي.

- دراسة Jenkins (2006) تناولت الأثر في الاقتصاد الفيتنامي وتوصلت إلى عدم معنوية الأثر المباشر على التشغيل الناتج عن FDI لأن غالبية القوى العاملة تعمل بالقطاع الزراعي وقطاعات الخدمات كالنقل وتجارة التجزئة التي لا تجتذب الكثير من FDI. وبالنسبة للأثر غير المباشر على التشغيل فهو عند حده الأدنى ويعتمد على التوازن بين الأثر الإيجابي لFDI على الاستثمار المحلي من خلال فتح أسواق جديدة وأثر المزامنة بين نوعي الاستثمار.

كما توصلت بعض الدراسات إلى اختلاف العلاقة على المستوى القطاعي عنها على مستوى الاقتصاد ككل مثل دراسة Wei (2013) والتي اختبرت العلاقة في الاقتصاد الصيني على المستوى الكلي ومستوى الثلاث قطاعات الرئيسية خلال الفترة (1985-2011) باستخدام OLS وتوصلت إلى عدم معنوية العلاقة على مستوى الاقتصاد ككل بين FDI والتشغيل، بينما تختلف هذه العلاقة من قطاع لآخر؛ حيث العلاقة معنوية وموجبة في قطاع الزراعة، وغير معنوية في قطاع الصناعة ومعنوية وسالبة في قطاع الخدمات.

3.3 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل في الدولة المضيفة

تؤثر تدفقات FDI في متوسط إنتاجية العمل على مستوى

(كأنشطة البحوث والتطوير) تتم في الفروع التي بها قدرة استيعابية مرتفعة بشكل كافي سواء في المنشآت المحلية أو الاقتصاد بشكل عام (Vahter, 2004, pp.10-15).

أيضا يختلف تأثير تدفقات FDI على إنتاجية العمل باختلاف نمط تلك التدفقات هل يأتي في صورة استثمارات جديدة أم دمج واستحواذ على منشآت موجودة بالفعل بالدولة المضيفة؛ فقد أشارت دراسة (Piscitello and Rabbiosi 2005) إلى أن إنتاجية العمل تتأثر إيجابيا بالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتخذ نمط الدمج والاستحواذ.

وقد اختلفت الدراسات التطبيقية السابقة حول وجود أثر لتدفقات FDI على إنتاجية العمل في الدولة المضيفة. ففي حين توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة معنوية وموجبة مثل دراسة (Ramirez 2006) على الاقتصاد الشيلي Chile خلال الفترة (1960-2000) وباستخدام تحليل التكامل المشترك؛ وكذلك دراسة (Figini and Görg 2006) والذان قاما بقياس أثر وجود الشركات متعددة الجنسيات على تفاوت الأجور وتوصلا إلى أن فجوة الأجور تزيد بزيادة FDI بسبب زيادة إنتاجية العمل للعمال المحليين وزيادة الطلب على العمال المهرة.

وقد توصلت دراسات أخرى شملت أكثر من دولة إلى وجود علاقة معنوية إلا أنها سالبة في بعض الدول وعلاقة غير واضحة في دول أخرى، مثل دراسة (Vahter 2004) والتي شملت المنشآت العاملة في الصناعات التحويلية في كل من استونيا وسلوفينيا خلال الفترة (1995-2001) وباستخدام بيانات البانل Panel data approach وبتطبيق نموذجي الآثار الثابتة FEM والآثار العشوائية REM والتي توصلت إلى أنه في استونيا؛ المنشآت الأجنبية الهادفة للتصدير في المتوسط تكون مصحوبة بإنتاجية عمل منخفضة مقارنة بتلك التي تستهدف السوق المحلية؛ كما إن الآثار الانتشارية الأفقية غير موجودة، في حين أنه في دولة سلوفينيا لم يكن هناك ارتباط واضح بين المتغيرين وكانت الآثار الانتشارية الأفقية موجبة.

4.3 أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمل اللائق

يسعى صانعو السياسة الاقتصادية إلى الترويج لمفهوم العمل اللائق وتحقيقه من خلال توفير ظروف عمل جيدة للعمالين، وتوزيع عادل للمكاسب المتحققة من تحسن الربحية

بإنتاج منتجات جديدة أو تقديم طرق جديدة للإنتاج. وقد تنتشر التكنولوجيا الحديثة المستخدمة بتلك الفروع أفقياً (داخل الصناعة نفسها للمنشآت المحلية العاملة في ذات النشاط)، أو رأسياً (في المنشآت العاملة في الأنشطة التي ترتبط بها بروابط أمامية أو خلفية).

ويتم انتقال التكنولوجيا من خلال عدد من القنوات أهمها المحاكاة copying technologies والمنافسة وانتقال العمالة والتصدير. وإذا كانت المحاكاة في استخدام التكنولوجيا وانتقال العمالة يؤدي إلى آثار إيجابية عادة؛ فإن المنافسة بين المنشآت الأجنبية والمحلية قد ينتج عنها آثار إيجابية أو سلبية على الإنتاجية بالمنشآت المحلية. وتتحقق الآثار الإيجابية إذا اتجهت المنشآت المحلية لاستخدام تكنولوجيا أحدث لمواجهة المنافسة من قبل المنشآت الأجنبية، في حين تحدث الآثار السلبية في الأجل القصير وترجع في الغالب إلى ارتفاع التكاليف الثابتة مما يشجع المنشآت الأجنبية التي تتحمل تكلفة حدية أقل إلى زيادة إنتاجها مقارنة بالمنشآت المحلية وبالتالي تستحوذ على النصيب الأكبر من السوق فتخفض المنشآت المحلية إنتاجها مع تحملها لتكلفة ثابتة مرتفعة مما يعني انخفاض إنتاجيتها. فإذا كان انخفاض الإنتاجية نتيجة تحول الطلب تجاه المنشآت الأجنبية يفوق الآثار الإيجابية الناتجة عن نقل التكنولوجيا إلى المنشآت المحلية؛ فإن الأثر الصافي على الإنتاجية يكون سلباً. كما يعد التصدير كذلك من أهم القنوات التي قد يؤثر من خلالها FDI على الإنتاجية. فتختلف الآثار الانتشارية على الإنتاجية باختلاف هدف المنشآت الأجنبية هل التوجه للتصدير أم السوق المحلي. وفقاً لتقرير الاستثمار في العالم الصادر عن الأونكتاد لعام 2002 فإن الاستثمارات الأجنبية الهادفة للتصدير تؤدي إلى دعم البيئة التنافسية التي تواجهها المنشآت المحلية. كذلك كلما زادت مهارة عنصر العمل بالدولة المضيفة كلما زادت الآثار الانتشارية الموجبة. وكلما كانت المنشآت تقع في منطقة جغرافية واحدة كلما سهل ذلك انتقال الآثار الانتشارية بينها (Aitken and Harrison, 1999, p.607).

وخلص القول أن الآثار الانتشارية الناتجة عن FDI ومدى تأثيرها على الإنتاجية إنما تعتمد على نوع الأنشطة التي تمارسها المنشآت الأجنبية والتي تعتمد بدورها على الميزة التنافسية التي تتمتع بها الدولة المضيفة، فالأنشطة عالية القيمة المضافة

تدفق للمساعدات الأجنبية وتحويلات العاملين بالخارج والاستثمارات الأجنبية المباشرة وارتفاع في معدل النمو، إلا أن الاقتصاد المصري ظل موجه للداخل وتراجعت معدلات النمو والاستثمار مع انهيار أسعار البترول 1986، وارتفعت معدلات التضخم والبطالة والعجز الداخلي والخارجي بنهاية الثمانينيات. ومن هنا بدأت الحكومة المصرية بالاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي والذي حقق بعض النجاح إلا أنه لم يغير من طبيعة الاقتصاد المصري الهشة والضعيفة في مواجهة الصدمات الخارجية مثل الأزمات المالية التي تعرضت لها دول شرق آسيا ودول أمريكا الجنوبية 1997 و1998. مما أدى إلى حالة من الكساد وتعرض الجنيه المصري للانخفاض وتراجع معدلات النمو. وزاد من الآثار السلبية لتلك الأزمات أحداث الحادي عشر من سبتمبر والتي أدت إلى انخفاض إيرادات السياحة وانخفاض معدل النمو لأقل من 1% عام 2002.

وعلى الرغم من ذلك الانخفاض ظل الاقتصاد المصري جاذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة فكانت نسبة FDI الواردة إلى مصر من الإجمالي العالمي حوالي 0,1% منذ منتصف التسعينيات وحتى عام 2003، ثم بدأت في الارتفاع خلال الفترة 2006-2006 وقد يرجع ذلك إلى التحرير الجزئي لمعدل الصرف في ذلك الوقت وكمرود لسياسة الإصلاح الاقتصادي والتي أعطت أهمية لدور الاستثمارات الخاصة في النمو وسمحت التشريعات منذ ذلك الوقت بدخول الاستثمار الخاص في مجالى البنية الأساسية والاتصالات (Louis et al., 2003, pp.4-6).

وقد اتخذت الحكومة المصرية مزيد من الإصلاحات منذ عام 2004 شملت تطوير القطاع المالي والمصرفي وتعزيز تحرير التجارة الإقليمية وتبسيط إجراءات الاستثمار وإنشاء مركز لتسوية منازعات الاستثمار ووضع برامج لزيادة القدرة التنافسية لقطاع الصناعة، كما بدأ تطبيق نظام رقابي جديد على المصانع المصرية للتأكد من سلامة وكفاءة الأداء وحماية المستهلك وتشجيع الابتكار وجذب الاستثمار وإحياء برنامج إدارة الأصول الحكومية؛ مما نتج عنه تحسن المناخ الاستثماري وانعكس ذلك على وضع مصر في المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار وأهمها مؤشر إمكانات جذب الاستثمار⁷ حيث بدأ في التحسن

والإنتاجية وذلك بهدف زيادة درجة تنافسية الاقتصاد (Bescond, et al., 2003, p179).

كما تؤدي زيادة درجة الانفتاح بشكل عام إلى إرساء ظروف العمل اللائق؛ نظراً للضغوط التي تمارسها الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية (نقرير التنمية العربية، 2015، ص327). وتساهم الشركات متعددة الجنسيات -كأحد أهم قنوات تدفق FDI- ليس فقط في خلق فرص عمل جديدة وإنما تحسين ظروف العمل بشكل عام باتباعها معايير العمل الدولية من حيث توفير ظروف عمل آمنة، وعقود وحماية قانونية ومساواة في الأجور بين الذكور والإناث، واعتمادها على معيار الكفاءة في اختيار موظفيها بعيداً عن معيار النوع مما يحقق بعد هام من أبعاد العمل اللائق وهو العدالة.

ويمثل إعلان منظمة العمل الدولية للمنشآت متعددة الجنسيات الدافع الرئيسي لتلك المنشآت للامتثال للقوانين الوطنية واحترام المعايير الدولية بشكل عام والمتعلقة بالعمل بشكل خاص، مما يحولها إلى منشآت مستدامة تساهم بشكل فعال في الهدف الثامن من الأهداف السبعة عشر لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030؛ والذي يتمحور حول العمل اللائق والنمو الاقتصادي⁵. ويعترف إعلان منظمة العمل الدولية للمنشآت متعددة الجنسيات بأهميتها في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلا أنه حاول وضع أطر لعمل تلك المنشآت تشجعها على الإسهام الإيجابي والتقليل من الآثار السلبية المحتملة (منظمة العمل الدولية، 2015، ص17-18). ويعتبر اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بما يوفره من عائدات ضريبية وسيلة لتمويل الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية.

ولكن نظراً لعدم وجود مؤشر واضح يعكس مفهوم العمل اللائق لم تتوفر في الأدبيات الاقتصادية التطبيقية دراسات عن أثر تدفقات FDI على العمل اللائق بخلاف بعض التقارير الصادرة عن منظمة العمل الدولية ILO والتي قامت بالتحليل النظري لذلك الأثر⁶.

4. تحليل تطور تدفقات FDI في مصر: الحجم والنمط والهيكل القطاعي

شهد الاقتصاد المصري منذ بداية انتهاج سياسة الانفتاح

العربية، 2005، ص ص 58-59).
ويوضح الجدول رقم (1) تطور قيم المؤشرين خلال الفترة
(1990-2016).

منذ عام 2004. إلا أن مؤشر أداء جذب الاستثمار⁸ تراجع
تراجعا شديدا منذ عام 2004 ولم يبدأ التحسن مرة أخرى الا
بعد عام 2008 ولكن لم يرجع الى مستوياته السابقة (فرحي،
2013، ص ص. 2012-2020؛ مناخ الاستثمار في الدول

جدول (1)

تطور مؤشري أداء وإمكانات مصر لجذب الاستثمار (1990-2016)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2005	2000	1995	1990	
	80	61	31	45	81	57	39	104	79	28	مؤشر أداء الدولة في جذب FDI *
						88	85	70	79	67	مؤشر إمكانات الدولة في جذب FDI
38	38,8	36,9	27,4								مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار **
44,4	43,8	43,8	38,5								- مجموعة المتطلبات الأساسية
40,8	44,2	45,2	32,6								- مجموعة العوامل الكامنة
27,2	26,7	20,2	12,9								- مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنوات متفرقة

* تم حساب السنوات (2011-2016) بمعرفة الباحثة بالاعتماد على بيانات World Development Indicators

** تم استحداث المؤشر من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في التقرير الصادر عنها 2012-2013 وبديلا
عن مؤشر إمكانات الدولة لجذب الاستثمار.

الاستثمار إلى الارتفاع معتمدا على مجموعة المتطلبات
الأساسية ومجموعة العوامل الكامنة في الاقتصاد المصري
بنسبة أكبر من اعتماده على العوامل الخارجية.
كما يوضح الجدول رقم (2) نسبة تدفقات الاستثمارات
الأجنبية المباشرة إلى مصر من الإجمالي العالمي مقارنة
بمجموعات الدول المختلفة خلال العقود الأربعة الماضية.

يلاحظ من الجدول التذبذب الشديد في قيمة مؤشر أداء
الدولة في جذب الاستثمار؛ فبعد تجاوز النصيب النسبي
للاقتصاد المصري في تدفقات FDI على مستوى العالم نصيبها
النسبي في الناتج العالمي عام 2000؛ اتجه للانخفاض مرة
أخرى نتيجة للأزمة العالمية ومن بعدها ثورات الربيع العربي،
وإن استطاع الاقتصاد المصري التعافي قليلاً خلال الثلاث
سنوات الأخيرة، وهو ما يؤكد اتجاه مؤشر ضمان جاذبية

جدول (2)
توزيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى مجموعات
الدول المختلفة وإلى الاقتصاد المصري (1980-2015)

(نسب مئوية*)

2011-2015	2001-2010	1991-2000	1980-1990	
46.18	34.8	30.64	24.45	الدول النامية
3.6	3.1	1.84	2.45	الدول الأفريقية
3.1	4.1	1.21	5.1	الدول العربية
0.28	0.41	0.23	0.98	مصر

* نسبة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم.

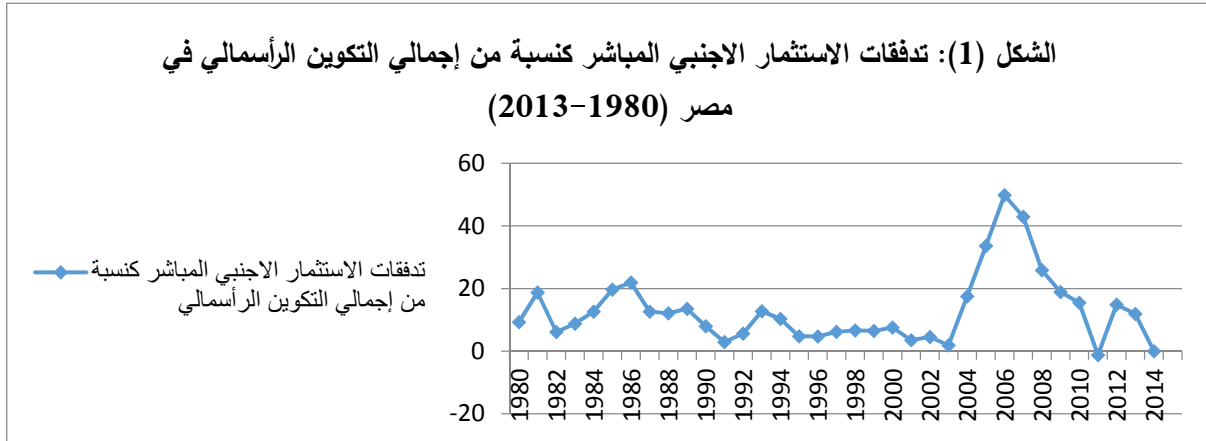
المصدر: محسوب بواسطة الباحثة بالاعتماد على البيانات المتاحة من UNCTADSTAT

Available at: <http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.asp?ReportId=96740>

وقد انعكست الإصلاحات التي سبق ذكرها أيضاً في مساهمة FDI في إجمالي التكوين الرأسمالي للاقتصاد المصري - كما هو موضح بالشكل رقم (1) - فقد بلغت أقصى قيمة لها عام 2006 بحوالي 50% من إجمالي التكوين الرأسمالي بعد زيادات متتالية بداية من عام 2004، إلا إنها اتجهت للانخفاض بعد ذلك لتصل إلى أدنى قيمة لها عام 2011 حوالي 1,2%.

ويتضح من الجدول رقم (2) اتجاه صافي تدفقات FDI الداخلة إلى مجموعة الدول النامية إلى التزايد لتمثل ما يقرب من نصف الإجمالي العالمي خلال العقد الأخير. وكذلك الحال بالنسبة للدول الأفريقية فهي تتجه أيضاً إلى التزايد، في حين تتأرجح بين التزايد والانخفاض بالنسبة للدول العربية والاقتصاد المصري.

الشكل (1): تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر كنسبة من إجمالي التكوين الرأسمالي في مصر (1980-2013)



المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاستناد إلى البيانات المتاحة من UNCTADSTAT

<http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView>

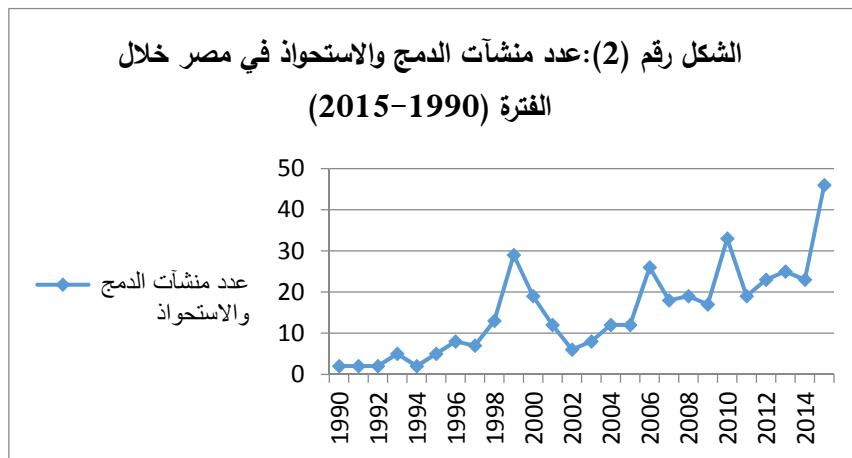
تعاملها معه على أنه هدف في حد ذاته دون مراعاة أنه آلية لتحقيق أهداف أخرى كالنمو الشامل والاحتوائي والذي يضمن

وعلى الرغم من الإصلاحات المتتالية التي اتبعتها الدولة إلا أن سياسة جذب الاستثمار المباشر في مصر كان يعييبها

الدخول للاستثمارات الأجنبية، إلا أن النمط الأكثر سهولة لدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة كان الاستحواذ الكامل أو الجزئي؛ وعلى الرغم من ذلك تمثل الاستثمارات الجديدة والمشروعات المشتركة النمط الأكثر شيوعاً حيث مثلت الاستثمارات الجديدة 46,5% والمشروعات المشتركة 37% من إجمالي FDI، ويرجع ذلك إلى أن الاستحواذات كانت تتم خلال عملية الخصخصة، إلا أنه مع تباطؤ برنامج الخصخصة بعد عام 1997 -حيث تم بيع الشركات الأكثر نجاحاً- اتجه المستثمرون للدخول عبر الاستثمارات الجديدة (Louis et al., 2003, p.19). وقد شجع على ذلك صدور القانون رقم 162 لسنة 2000 والذي قام بإدخال تعديلات على أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم 8 لسنة 1997، والذي يقضي بأن تُعفى من الضريبة زيادات رأس مال الشركات التي تؤدي التوسعات في الطاقة الإنتاجية التي توافق عليها هيئة الاستثمار، وذلك لمدة خمس سنوات (مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2000، ص 279). ويوضح الشكل رقم (2) تطور عدد المنشآت في مصر التي وقع عليها دمج أو استحواذ من قبل منشآت أجنبية.

تحقيق مستوى معين من التشغيل المنتج. فقد اتسمت القوانين الحاكمة للاستثمار في مصر بأنها لا تميز بين الاستثمار المحلي والأجنبي كما لا تميز بين نوع النشاط الموجه إليه تلك الاستثمارات هل هو نشاط انتاجي كثيف التشغيل أم غير ذلك. إلا أن قانون الاستثمار الموحد رقم 17 لسنة 2015 قد حاول علاج بعض نقاط الضعف في القوانين السابقة وذلك بأن نص القانون على ربط الاستثمار بأولويات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومنح حوافز استثمار إضافية لتشجيع الاستثمار في مجالات جديدة كالطاقة الجديدة ونقل التكنولوجيا. وبالرغم من ذلك فقد تضمن القانون بعض المواد المجحفة للعاملين مثل المادة 14 والتي تنص على إعفاء الشركات المؤسسة وفقاً لقانون الاستثمار دون غيرها من الإلزام القانوني والدستوري باستحقاق العمال لنصيب في الأرباح. وعلى الرغم من أن ذلك يؤدي إلى خفض تكلفة الاستثمار ويساعد على جذب المزيد من الاستثمارات إلا أنه قد ينعكس بالسلب على سوق العمل خاصة فيما يتعلق بتوفير العمل اللائق.

وإلى جانب حجم تدفقات FDI يعتبر أيضاً نمط تلك التدفقات والقطاعات الموجهة إليها من أهم قنوات تأثيرها على سوق العمل. وقد تميزت فترة التسعينيات وما بعدها بإتاحة كافة أنماط



المصدر أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على:

UNCTAD cross-border M&A database (www.unctad.org/fdistatistics)

أن إجمالي عدد مشروعات FDI الجديدة في مصر خلال الفترة (2003-2015) بلغ 795 مشروعاً يتم تنفيذها من قبل 579

يلاحظ من الشكل تذبذب عدد تلك المنشآت وانخفاض حجمها مقارنة بعدد المشروعات الجديدة، وتشير البيانات إلى

العربية، 2016، ص 170).
ويوضح الجدول (3) أهم الأنشطة الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العقدين الأخيرين ما قبل وما بعد أحداث 2011.

شركة عربية وأجنبية، وتوظف أكثر من 215,3 ألف عامل. وتركزت الاستثمارات العربية والأجنبية منذ 2011 في قطاعات المعادن (3,7 مليار دولار) والعقارات (1,7 مليار دولار) والبناء ومواد البناء (1,3 مليار دولار) (تقرير مناخ الاستثمار في الدول

جدول (3)

أهم الأنشطة الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر (2000-2010)، (2011-2015)

نسب مئوية

النشاط	(2000-2010)*	النشاط	(2011-2015)**
البتترول والمنتجات البترولية	58.32	البتترول والمنتجات البترولية	47.3
الخدمات المالية	8.07	الطاقة المتجددة والبديلة	12.3
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	5.63	المواد الكيميائية	11.6
البناء ومواد البناء	1.64	العقارات	8.7
السياحة	1.57	السياحة	1.3
العقارات	1.44	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	1.6
أخرى	23.3	الخدمات المالية	1.2

* Source: Masry, M. (2015), "Does Foreign Direct Investment (FDI) Really Matter in Developing Countries? The Case of Egypt. *Research in World Economy*, 6(4), p.70.

** المصدر: محسوب بواسطة الباحثة استناداً إلى البيانات الواردة في: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2016.

المتوسطة في كثافة التشغيل حيث تبلغ مرونة الناتج للتشغيل بها 0,58 (الأهواني والمغرب، 2008، ص 27) مما يعني أن تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يساهم بشكل كبير في حل مشكلة البطالة.

كما انخفضت أيضاً خلال فترة ما بعد أحداث يناير 2011 الاستثمارات المتدفقة إلى قطاع الخدمات المالية نتيجة حالة اللايقين السائدة بعد الأزمة العالمية وما تبعها من حالة عدم الأمان وعدم الاستقرار الناتجة عن أحداث الثورة. وحل محله في الترتيب قطاع الطاقة المتجددة والبديلة وهو من القطاعات الواعدة في الاقتصاد المصري ويساهم في توفير فرص العمل، حيث يوفر المشروع الواحد من مشروعات طاقة الرياح ومحطات الكتلة الحيوية 40 فرصة عمل، كما توفر زراعة النباتات لإنتاج الوقود الحيوي ما يتراوح بين 3000 إلى 5000 فرصة عمل (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة).

نظراً لارتفاع معدل الاستهلاك في مصر خاصة في فترة ما قبل الثورة فهي مقصد للاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الأسواق⁹ وهي تلك الاستثمارات التي تهدف بالأساس لخدمة السوق المحلي للدولة المضيفة للتغلب على ارتفاع تكاليف النقل والضرائب الجمركية، كما تتدفق أيضاً إلى مصر الاستثمارات الباحثة عن الموارد الطبيعية الرخيصة غير المتوفرة في الدولة الأم وأهمها تلك الاستثمارات المتدفقة إلى قطاع البترول والمنتجات البترولية (عبد الحلیم، 2013، فرحي، 2013، ص 370-373)، وهو ما يتضح من البيانات الواردة بالجدول (3)، حيث مثلت الاستثمارات المتدفقة إلى ذلك القطاع في المتوسط 58,32% من إجمالي قيمة الاستثمارات المتدفقة إلى الاقتصاد المصري خلال فترة ما قبل أحداث يناير 2011، وانخفضت فيما بعدها إلى 47,7% وان بقي القطاع أكثر القطاعات جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويعتبر قطاع البترول والمنتجات البترولية من القطاعات

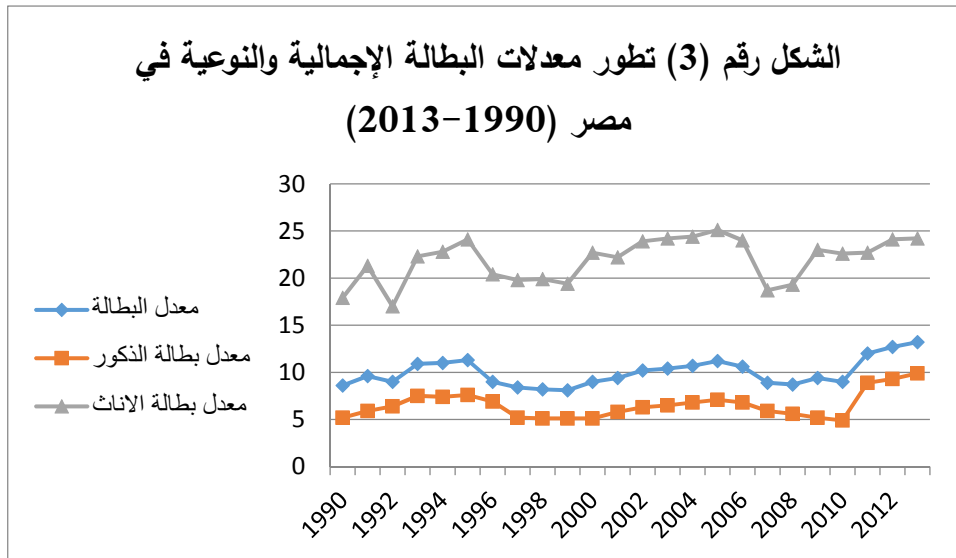
5. تطوّر مؤشرات سوق العمل في مصر

تحاول الدراسة في هذا الجزء تحليل أوضاع سوق العمل في الاقتصاد المصري من خلال تتبع الاختلالات الرئيسية به وهي الاختلال بين العرض والطلب متمثلاً في ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض في نسب التشغيل، والاختلال القطاعي والاختلال النوعي متمثلاً في انخفاض نسب تشغيل الإناث، واختلال العلاقة بين الأجور والإنتاجية.

1.5 معدلات البطالة الآلية والنوعية

كما هو موضح بالشكل رقم (3): نلاحظ الاتجاه العام بالارتفاع في معدل البطالة الإجمالي فيما عدا فترتي النصف الثاني من التسعينيات والفترة (2005-2008)؛ على الرغم من الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي الانكماشية في ذلك الوقت؛ وهو ما فسرتة بعض الدراسات بزيادة أعداد المشتغلين بالقطاع غير الرسمي والذي قدرته بعض الدراسات بحوالي 6,9 مليون فرد عام 2003/2002 (الأهواني والمغربيل، 2008، ص 19)، وارتفع هذا العدد ليصل عام 2009 وفقاً

لبيانات ILO إلى 8,2 مليون فرد (منهم 93% ذكور والبقية إناث). كما يعتبر القطاع غير الرسمي في الفترة الحالية وسيلة رئيسية لامتنصاص المعدلات المتزايدة في قوة العمل فهو يستوعب حوالي 46% منها، إلا أنه في أغلب الحالات لا يوفر شروط العمل اللائق لعدم وجود عقود عمل رسمية وعدم دخول العاملين تحت مظلة الحماية الاجتماعية من خلال التأمينات الاجتماعية والصحية وخلافه. ويلاحظ أيضاً من الشكل رقم (3) أن معدل بطالة الإناث يصل إلى ثلاثة أضعاف معدل بطالة الذكور وضعف معدل البطالة الإجمالي تقريباً خلال الفترة الأخيرة. ويعكس معدل بطالة الذكور استقراراً أغلب الفترة حول معدل 5% إلا أنه اتجه للتزايد للضعف (9,8%) خلال الفترة الأخيرة كانعكاس لتأثير الأزمة العالمية وأحداث يناير 2011 على الاقتصاد المصري، في حين يتقلب معدل بطالة الإناث حول مدى أكبر من بطالة الذكور إلا أنه تأثر أيضاً بتلك الأحداث ليرتفع من 18,7% عام 2007 ليصل إلى حوالي 25% سنة 2013.



المصدر أعد بواسطة الباحثة اعتماداً على بيانات منظمة العمل الدولية.

- International Labor Organization (ILO), Key Indicators of the Labor Market (KILM), 9th Edition, Statistics Database Online.

2.5 نسب التشغيل القطاعية

النسبة ذاتها عام 2013، وهو ما يتسق مع انخفاض نصيبه من الاستثمارات الكلية.

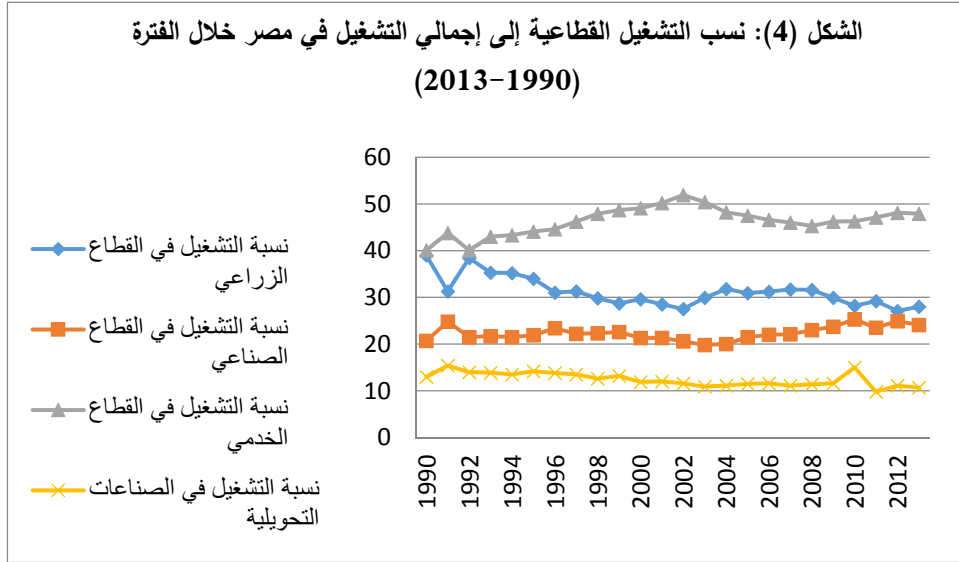
ويلاحظ أن القطاع الصناعي أقل القطاعات استيعاباً للعمالة حيث ترتفع نسبة التشغيل وتتنخفض بالقطاع حول النسبة 20% من إجمالي التشغيل؛ استحوذت الصناعات التحويلية على ما يقرب من 75% من تلك النسبة في بداية الفترة حيث بلغت نسبة التشغيل بالصناعات التحويلية 15% من إجمالي التشغيل وإن انخفضت هذه النسبة في نهاية الفترة لتصل إلى 10% تقريباً على الرغم من ارتفاع معدل نمو الناتج بها ليصل إلى 8% عام 2014 في مقابل 2% عام 2013 وقد يرجع ذلك لانخفاض كثافة التشغيل في النمو بها.

وقد بدأ القطاع الصناعي في استيعاب نسبة أكبر خلال الفترة الأخيرة على حساب قطاع الزراعة وقطاع الخدمات حيث بلغت نسبة التشغيل بالقطاع الصناعي 27% عام 2013.

يتضح من الشكل رقم (4) أن قطاع الخدمات أكثر القطاعات استيعاباً للعمالة في مصر؛ حيث بلغت نسبة المشتغلين به إلى إجمالي التشغيل حوالي 40% كأدنى قيمة لها عام 1992 وحوالي 51% كأعلى قيمة لها عام 2002، واتجهت للانخفاض بعد ذلك لتصل إلى 48% عام 2013، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع مرونة التشغيل لنمو القيمة المضافة ولنمو الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الخدمات خاصة الخدمات الاجتماعية (0,58، 0,48 على التوالي) (الأهواني والمغربيل، 2008، ص 22-23).

يلي قطاع الخدمات في استيعاب العمالة قطاع الزراعة؛ حيث استوعب حوالي 38% من إجمالي التشغيل عند أعلى قيمة له في عام 1992 لتتنخفض النسبة إلى أدنى قيمة لها عام 2002 لتصل إلى 28% وتواصل الارتفاع بعدها لتستقر عند

الشكل (4): نسب التشغيل القطاعية إلى إجمالي التشغيل في مصر خلال الفترة (1990-2013)



المصدر أعد بواسطة الباحثة استناداً إلى بيانات World Bank, World Development Indicators, online database 2017

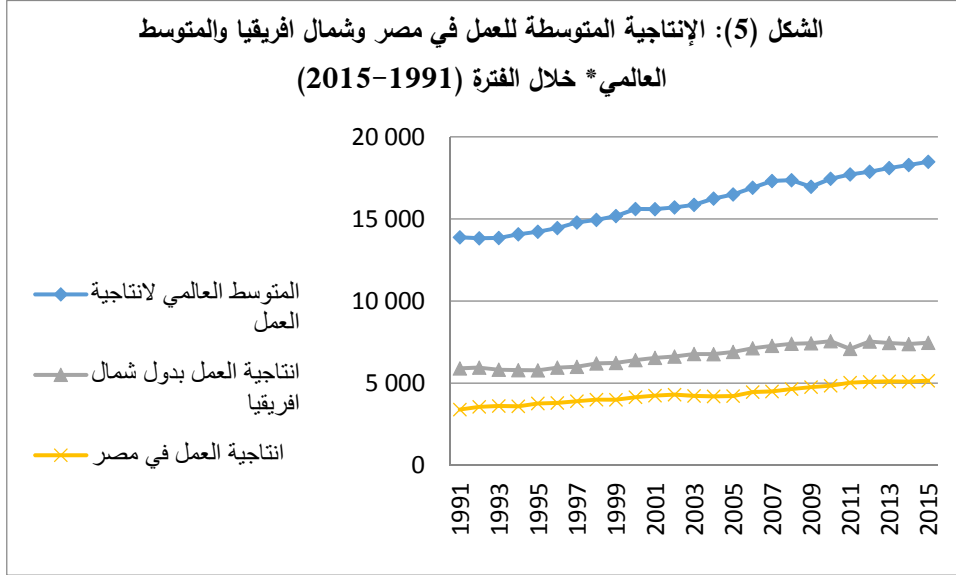
الحقيقي في مصر مقارنة بالمتوسط العالمي والمتوسط المتحقق بدول شمال أفريقيا، ويتضح من الشكل تدني إنتاجية العمل في مصر والتي يمكن تفسيرها بتدهور مستوى التعليم والتدريب والذي ينعكس في توزيع المشتغلين حسب الحالة التعليمية حيث 40% من قوة العمل البالغين (25+) حاصلين على أقل من

3.5 الأجور والإنتاجية

يعاني سوق العمل في مصر من اختلالين رئيسيين فيما يتعلق بإنتاجية العمل سواء من ناحية تدني مستواها أو عند مقارنتها بمتوسط الأجر. ويوضح الشكل رقم (5) تطور نصيب العامل من الناتج

3% وما بعدها 1,5%. وهو ما يمكن تفسيره بأن معدل نمو الناتج بالكاد يغطي معدل نمو التشغيل ومعدل النمو السكان في سن العمل.

التعليم الابتدائي و4% تعليم ابتدائي و36% تعليم ثانوي و20% تعليم عالٍ. كما يلاحظ أيضا تدني معدلات نمو الانتاجية فهي تزيد بمعدل منخفض بلغ في المتوسط خلال فترة ما قبل الثورة حوالي



المصدر: أعد بواسطة الباحثة اعتماداً على بيانات منظمة العمل الدولية.

- International Labor Organization (ILO), Key Indicators of the Labor Market (KILM), 9th Edition, Statistics Database Online.

* محسوبة على أساس (Output per worker (constant 2011 international \$ in PPP)

76	3.9	2010-2011
96	3.53	2011-2012
112	3.36	2012-2013
131	3.13	2013-2014
131	3.04	2014-2015
126	3.2	2015-2016

كذلك من الاسباب الرئيسية لتدني الإنتاجية أن سياسات التشغيل والأجور لا تعكس في الغالب مساهمة عنصر العمل في الناتج. وهو ما يعكسه مؤشر الإنتاجية/الأجر¹⁰ Productivity/Pay والذي يحقق فيه الاقتصاد المصري مستوى منخفض كما يوضحه الجدول رقم (4):

الجدول (4)

مؤشر الإنتاجية/الأجر في مصر (2006-2016)

الترتيب Rank	قيمة المؤشر *	السنة
41	4.37	2006-2007
79	4.05	2007-2008
114	3.48	2008-2009
93	3.58	2009-2010

المصدر: أعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على: The Global Competitiveness Index Historical Dataset 2005-2016, World Economic Forum (WEF).

* تتراوح قيمة المؤشر بين الواحد الصحيح وتشير إلى عدم وجود أي علاقة بين الإنتاجية والأجر، و7 درجات وتشير إلى وجود علاقة وثيقة بينهما.

LP معدل نمو انتاجية العمل على المستوى الكلي وهو عبارة عن معدل نمو نصيب العامل من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. $GDP\ per\ person\ engaged$

Fur معدل بطالة الاناث وهو نسبة المتعطلين من إجمالي قوة العمل من الاناث. $Unemployment,\ female\ (\% \ of\ female\ labor\ force)$ (national estimate)

FDI صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة¹¹ كنسبة من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت. $Foreign\ direct\ investment,\ net\ inflows\ (\% \ of\ gfcf)$

gdpg معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. $GDP\ growth\ (annual\ \%)$

rwg متوسط الأجر الحقيقي الشهري¹²، وهو عبارة عن متوسط الأجر الشهري الاسمي مقسوماً على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين. $trends\ in\ average\ monthly\ wages$

nominal wages/ Consumer price index (2010 = 100)

xm الفائض (أو العجز) في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. $External\ balance\ on\ goods\ and\ services\ (\%GDP)$

ser وهو مؤشر يعكس الحالة التعليمية معبراً عنها بعدد الملتحقين الإجمالي بالمرحلة الثانوية كنسبة من عدد السكان في المرحلة العمرية الملائمة لتلك المرحلة التعليمية. $Gross\ enrolment\ ratio,\ secondary,\ both\ sexes\ (\%)$

tch وهو مؤشر يعكس درجة التقدم التكنولوجي في الدولة، وتم التعبير عنه بنسبة الصادرات من الحاسب والاتصالات والخدمات الأخرى إلى إجمالي صادرات الخدمات التجارية. $Computer,\ communications\ and\ other\ services$ (% of commercial service exports)

serfe وهو مؤشر يعكس الحالة التعليمية للإناث معبراً عنها بنسبة إجمالي الملتحقين من الإناث بالمرحلة الثانوية إلى عدد السكان في المرحلة العمرية الملائمة لتلك المرحلة التعليمية. $School\ enrollment,\ secondary,\ female\ (\% \ gross)$

وفقاً للنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة تتعدد احتمالات تأثير تدفقات FDI على التشغيل، في حين يرتبط حجم التشغيل بمعدل نمو الناتج ارتباطاً طردياً؛ فزيادة العرض الكلي تؤدي إلى زيادة الطلب على عنصر العمل في حالة ارتفاع كثافة

ويلاحظ من الجدول تراجع قيمة المؤشر بشكل عام أغلب الفترة إلى جانب تراجع ترتيب مصر فيما يتعلق بهذا المؤشر أو غيره من المؤشرات المتعلقة بنوعية عنصر العمل وكفاءة سوق العمل (WEF, Global Competitiveness Report, 2016-2017)

6. النموذج القياسي المستخدم

1.6 النموذج القياسي والمتغيرات ومصادر البيانات

لصياغة وقياس العلاقة في الأجلين القصير والطويل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات سوق العمل سوف يتم تقدير نموذج قياسي به عدد من المعادلات كل منها يعبر عن جانب من جوانب سوق العمل التي تم الإشارة إليها في الإطار النظري؛ واستناداً إلى النماذج الواردة في الدراسات السابقة، وذلك على المستوى الكلي وهو ما يتناسب مع هدف الدراسة المتمثل في قياس الآثار الكلية لتدفقات FDI على سوق العمل وهو ما لا يستطيع القياس على مستوى الصناعات والمنشآت أن يعكسه. أضف إلى ذلك التحديات التي تواجه القياس على المستوى الجزئي في أن توزيع تلك التدفقات غير عشوائي، فالمستثمرون الأجانب يستهدفون المنشآت ذات الاحتمالية المرتفعة لكل من النمو والربحية، وبالتالي قياس مخرجات سوق العمل على مستوى الصناعات والمنشآت قبل وبعد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد يعكس عوامل أخرى وليس تأثير تلك التدفقات. وهي الظاهرة التي يطلق عليها في الأدبيات الاقتصادية ما يسمى "cherry-picking effect" مما قد يعني أن علاقة الارتباط الموجبة بين تدفقات FDI وأداء المنشأة لا تعكس أي علاقة سببية حقيقية (Almeida, 2007, p.73, Hale and Xu, 2016, pp.4-7)

وعلى ذلك يمكن صياغة الشكل التالي للنموذج القياسي كالتالي:

$$EMP = F (fdi, gdpg, rwg, xm, ser) \quad (1)$$

$$LP = F (fdi, gdpg, rwg, xm, ser, tch) \quad (2)$$

$$Fur = F (fdi, gdpg, rwg, xm, serfe) \quad (3)$$

حيث أن:

EMP نسبة التشغيل إلى السكان في المرحلة العمرية (+15) (Employment to population ratio, 15+, total (% national estimate))

على احصاءات منظمة العمل الدولية المتوفرة من خلال قاعدة البيانات Key Indicators of Labor Market (KILM) 9th edition، ومؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي المتوفرة من خلال WDI online database 2017، واحصاءات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المتوفرة من خلال UNCTADSTAT database.

2.6 طريقة تقدير النموذج المستخدم

تعتمد الدراسة في تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل على استخدام منهج اختبار الحدود The Bounds Testing Approach باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة The Autoregressive Distributed Lag (ARDL) وهو نموذج يعتمد على دمج نماذج الانحدار الذاتي وتوزيع الإبطاء، وذلك في حالة توزيع استجابة المتغير التابع للتغيرات في المتغيرات التفسيرية على فترة طويلة نسبياً، مما يعني ضرورة تضمين المتغيرات التفسيرية المبطأة وهو ما يتطلب إجراء الخطوات التالية (الشوريجي، 2009؛ مصطفى، 2013، pesaran et al., 2001):

أ- إجراء اختبارات سكون السلاسل الزمنية للتأكد من سكونها في المستوى أو عند الفرق الأول وهو الفرض الذي يقوم عليه تطبيق نموذج ARDL وذلك باستخدام اختبار الحدود Bound Test.

ب- اختبار وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل (التكامل المشترك) بين متغيرات المعادلة المقدرة باستخدام منهجية اختبار الحدود.

ج- فحص النموذج الخاص بكل معادلة للتأكد من عدم وجود مشكلتي الارتباط الذاتي للبقاوي وعدم ثبات تباين الأخطاء، وتوزيع البقاوي توزيعاً طبيعياً، ومدى ملائمة الشكل الدالي للنموذج؛ وذلك باستخدام اختبارات Serial correlation LM test، Heteroskedasticity test، Test of Skewness and Kurtosis of residuals، Ramsey Reset test على التوالي.

د- تقدير نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM) لنموذج ARDL لتقدير معاملات الانحدار في الأجلين القصير والطويل ومعامل تصحيح الخطأ Error Correction Term (ECT).

التشغيل في القطاعات القائمة للنمو. كما أن متوسط الأجر يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر عكسياً في حجم التشغيل - ارتفاع سعر عنصر العمل يؤدي إلى انخفاض الطلب عليه - وفقاً للنظرية الكلاسيكية. كذلك الانفتاح التجاري على العالم الخارجي من خلال أحداث فائض في الميزان التجاري يعني زيادة الإنتاج سواء في الصناعات المغذية للصادرات أو تلك التي تحل محل الواردات؛ ومن ثم زيادة الطلب على العمل. وأخيراً يعتبر التعليم من العوامل المؤهلة لسوق العمل والمحفزة للطلب على العمل خاصة عند انتقال الدولة إلى مرحلة متقدمة من التنمية.

وبالنسبة لإنتاجية العمل سواء مستوى أو معدل نمو، فهي قد تتأثر طردياً أو عكسياً بتدفقات FDI وفقاً لحالة الآثار الانتشارية والروابط التي سبق ذكرها، كما أن زيادة معدل نمو الناتج يعني وجود سوق أكثر اتساعاً والاستفادة بوفورات الحجم في الإنتاج مما يعني إنتاج أكبر للحجم نفسه من المدخلات وزيادة إنتاجية العمل. ويعتبر متوسط الأجر من أهم الحوافز المادية التي تؤثر طردياً على إنتاجية العمل. كما يؤدي التقدم التكنولوجي إلى نقل دالة الإنتاج إلى أعلى، مما يعني مزيداً من الناتج لكل وحدة عمل أي ارتفاع الإنتاجية المتوسطة للعمل. ويؤدي الانفتاح التجاري إلى حفز الآثار الانتشارية للابتكار والتطوير مما يكون له آثار موجبة على إنتاجية العمل. وتؤثر أيضاً الحالة التعليمية كأحد ركائز رأس المال البشري على مهارة عنصر العمل مما يعني تأثيرها طردياً على إنتاجية العمل.

ويتوقع أن تؤثر تدفقات FDI على بطالة الإناث عكسياً؛ حيث تتبنى الشركات متعددة الجنسيات معايير العمل الدولية من حيث توفير ظروف عمل آمنة، وعقود وحماية قانونية ومساواة في الأجور بين الذكور والإناث، واعتمادها على معيار الكفاءة في اختيار موظفيها بعيداً عن معيار النوع. كما يتوقع أن يكون لمعدل النمو الاقتصادي أثر سالب على بطالة الإناث لما له من تأثير سالب على معدلات البطالة الإجمالية؛ إلا أن ذلك يتوقف على نمط التنمية السائد ونموذج النوع الاجتماعي السائد. ويؤدي ارتفاع متوسط الأجر إلى انخفاض التشغيل وارتفاع معدل بطالة الإناث.

وتعتمد الدراسة على سلاسل زمنية سنوية للمتغيرات في الاقتصاد المصري عن الفترة (1980-2015)، وبالاعتماد

وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل (التكامل المشترك) بين متغيرات المعادلة المقدرة. ويتضح من الملحق 2 ثبوت العلاقة التوازنية طويلة الأجل في كل نموذج من النماذج الثلاثة المقدرة حيث تزيد قيمة F المحسوبة عن الحد الأعلى للقيم الحرجة. اما نتائج الاختبارات التشخيصية المناسبة للنماذج المقدرة فقد تم تدوينها في الملحق 3، وتشير النتائج إلى خلو البواقي من مشكلة الارتباط التسلسلي أو الذاتي وثبات تباين الأخطاء وتوزيع البواقي توزيعاً طبيعياً.

2.7 تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM لنموذج ARDL

يوضح الجدول 5 أهم نتائج القياس التي تم الحصول عليها بعد إجراء عدد من محاولات القياس للوصول إلى أفضل النتائج من حيث صحة الاختبارات التشخيصية للنماذج، والقيمة المطلقة لمعامل تصحيح الخطأ؛ التي يشترط أن تكون بين الصفر والواحد الصحيح؛ بما يضمن تصحيح انحرافات قيمة المتغير التابع عن المستوى التوازني في الأجل الطويل. ولهذا الغرض قد تم حذف بعض المتغيرات المفسرة.

هـ- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ).

7. نتائج تقدير النموذج القياسي

1.7 نتائج الاختبارات

للتأكد من عدم تكامل المتغيرات من الدرجة الثانية تم تطبيق اختبار Augmented Dickey-Fuller (ADF)، ويقوم الاختبار على الفرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة وبالتالي عدم سكون السلاسل الزمنية، مما يعني أن رفض الفرض العدم يثبت سكونها عند المستوى وقبول الفرض العدم يتطلب إجراء الاختبار عند الفرق الأول.

ويتضح من نتائج اختبار جذر الوحدة (الملحق 1) سكون المتغيرات عند المستوى (أي متكاملة من الرتبة $I(0)$)، ما عدا المتغيرات rwg ، xm ، ser ، tch فهي ساكنة عند الفرق الأول (أي متكاملة من الرتبة $I(1)$)، مما يعني إمكانية استخدام نموذج ARDL في التقدير.

وباستخدام منهجية اختبار الحدود Bound Test تم اختبار

جدول (5)

نتائج تقدير نموذج ARDL ونموذج تصحيح الخطأ عند فترات الإبطاء المختارة بواسطة معيار Akaike info criterion (AIC)

المتغيرات المستقلة	Equation 1 : المتغير التابع EMP ARDL(2, 0, 0,2,0,3) Adj R2=0.6, D.W=2.2, prob(f-stat)=0.002		Equation 2 : المتغير التابع LP ARDL(3, 3, 1, 3, 3, 3) Adj R2=0.98, D.W=2.04, prob(f-stat)=0.0001		Equation 3 : المتغير التابع FUR ARDL(3,0,3,0) Adj R2=0.62, D.W=1.8, prob(f-stat)=0.0001	
	Coefficient	P-value	coefficient	P-value	coefficient	P-value
العلاقة في الأجل القصير						
dFDI	0.0615	0.1***	-0.154	0.12	0.082	0.15
dgdpg	0.575	0.02**	-1.41	0.04**	- 0.67	0.1***
drwg	-0.016	0.4302	1.098	0.02**	- 0.067	0.03**
dxm	0.394	0.011*	1.13	0.001*		
dser	0.164	0.12	- 0.105	0.5734		
dtch			-0.065	0.5228		
معامل تصحيح الخطأ ECT	- 0.20	0.0000	- 0.28	0.0504**	- 0.61	0.02**

العلاقة في الأجل الطويل	Coefficient	p-value	coefficient	p-value	coefficient	p-value
FDI	0.32	0.07***	0.57	0.2274	0.13	0.15
gdp	2.961	0.02**	-11.63	0.113	-1.6	0.13
rwg	-0.085	0.4267	1.89	0.07***	-0.111	0.03**
dxm	4.56	0.00*	2.57	0.04**		
ser	- 2.36	0.00*	1.974	0.02**		
tch			1.45	0.18		
C	62.662	0.00*	-23.613	0.07***	29.07	0.0000*

المصدر: اعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على مصادر بيانات المتغيرات وباستخدام برنامج E-views 9.
* معنوي عند 1%، ** معنوي عند 5%، *** معنوي عند 10%.

(2,96) في الأجل الطويل وهو ما يعكس انخفاض محتوى

التشغيل في النمو.

3- وجود أثر غير معنوي وسالب لمتوسط الأجر على نسبة التشغيل في الأجلين القصير والطويل، ويمكن تفسير ذلك بتدني متوسط الأجر بشكل عام في مصر وبالتالي لا يمارس تأثيراً معنوياً في الأجل الطويل إلا أنه مع تدني إنتاجية العمل في مصر تصبح تكلفة وحدة العمل الحقيقية (إنتاجية العامل/ أجر العامل) كبيرة مما يجعله يمارس تأثيراً سلبياً على التشغيل.

4- وجود أثر معنوي وموجب لنسبة صافي الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي على نسبة التشغيل في الأجلين القصير والطويل، حيث زيادة نسبة صافي الميزان التجاري بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة نسبة التشغيل في الأجل القصير بمقدار (0,4) وفي الأجل الطويل بمقدار (4,6). ويُلاحظ ارتفاع معاملات تأثير صافي الميزان التجاري عن معاملات تأثير FDI؛ مما يدل على أفضلية الانفتاح على العالم الخارجي من خلال زيادة الصادرات وتقليل الواردات على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كسياسة اقتصادية فاعلة في علاج مشكلة البطالة في مصر.

5- عدم معنوية تأثير الحالة التعليمية على نسبة التشغيل في الأجل القصير، ووجود تأثير معنوي وسالب لها في الأجل الطويل حيث كل زيادة في نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي بمقدار 1% يؤدي إلى انخفاض نسبة التشغيل بمقدار

ويتضح من النتائج المدرجة بالجدول السابق ما يلي:

أن النتائج متفقة مع النظرية الاقتصادية إلا أنها تختلف مع بعض الدراسات التطبيقية السابقة لاختلاف المقياس المستخدم لتدفقات FDI، ومستوى القياس، ومخرجات سوق العمل محل التأثير، منهجية القياس.

- بالنسبة لمؤشر التشغيل في مصر:

1- وجود أثر معنوي وموجب لصافي تدفقات FDI على نسبة التشغيل في الأجلين القصير والطويل إلا أن ذلك الأثر ضئيل كما يتضح من قيمة المعاملات؛ حيث زيادة نسبة صافي FDI بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة نسبة التشغيل بمقدار (0,06) في الأجل القصير وبمقدار (0,32) في الأجل الطويل وهو ما يتفق مع طبيعة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى مصر ومع مرونة التشغيل المتوسطة أو المنخفضة للقطاعات الأكثر جذباً لتلك التدفقات في مصر إلى جانب أن نمط دخول أغلب تلك الاستثمارات ظل لفترة في صورة استحواذ على منشآت موجودة بالفعل في فترة الخصخصة ولم تتفوق الاستثمارات الأجنبية الجديدة إلا بعد بداية الألفية الجديدة.

2- وجود أثر معنوي وموجب لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي على نسبة التشغيل في الأجلين القصير والطويل؛ حيث زيادة معدل النمو بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة نسبة التشغيل بمقدار (0,57) في الأجل القصير وبمقدار

الأجل القصير بمقدار (1,1) وفي الأجل الطويل بمقدار (1,9).

4- عدم معنوية تأثير الحالة التعليمية في الأجل القصير، وذات تأثير معنوي وموجب في الأجل الطويل؛ فكل زيادة بمقدار 1% في نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي تؤدي إلى زيادة معدل نمو الإنتاجية بمقدار (1,97).

5- عدم معنوية تأثير التقدم التكنولوجي في الأجلين القصير والطويل، وقد يرجع ذلك إلى أن التقدم التكنولوجي يكون متجسداً في آلات ومعدات رأسمالية جديدة وغير متجسد في عنصر العمل.

6- معامل تصحيح الخطأ ECT معنوي وسالب مما يدل على استقرار العلاقة في الأجل الطويل؛ حيث تؤدي التغيرات في المتغيرات المفسرة في تصحيح الاختلالات في معدل نمو إنتاجية لتعيدها إلى المستوى التوازني خلال أربع سنوات.

- بالنسبة لمؤشر معدل بطالة الاناث:

1- عدم معنوية تأثير تدفقات FDI على معدل بطالة الاناث سواء في الأجل القصير أو الطويل والذي قد يرجع إلى الانخفاض الشديد في مشاركة المرأة في سوق العمل المصري.

2- أثر معدل نمو الناتج غير معنوي في الأجل الطويل ومعنوي وسالب في الأجل القصير، حيث زيادة معدل النمو بمقدار 1% يؤدي إلى خفض معدل بطالة الإناث بمقدار 0,7% في الأجل القصير.

3- متوسط الأجر الحقيقي يؤثر تأثيراً معنوياً وسالباً في الأجلين القصير والطويل؛ فكل زيادة في متوسط الأجر بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بمقدار (0,07) في الأجل القصير وبمقدار (0,11) في الأجل الطويل. وهي نتيجة لا تتفق مع العلاقة النظرية وقد يرجع ذلك إلى تدني أجور الإناث بوجه عام في مصر مع ضعف مشاركتهن في سوق العمل مما يعني أن ارتفاع المتوسط العام للأجور قد يؤدي بأصحاب العمل إلى إحلال الإناث محل الذكور في العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى انخفاض بطالة الإناث.

4- معامل تصحيح الخطأ ECT معنوي وسالب وقيمه المطلقة أقل من الواحد الصحيح (0,61) يدل على استقرار العلاقة

(2,4)، ويمكن تفسير ذلك بعدم تلبية التعليم لاحتياجات سوق العمل ولجوء الفئة المتعلمة إلى الالتحاق بمستويات أعلى من التعليم أملاً في إيجاد فرصة أفضل في المستقبل مما يعني مزيد من الانخفاض في نسبة التشغيل في الأجل الطويل.

6- معامل تصحيح الخطأ ECT معنوي وسالب مما يدل على استقرار العلاقة في الأجل الطويل، حيث تؤدي التغيرات في المتغيرات المفسرة في تصحيح الاختلالات في نسبة التشغيل لتعيدها إلى المستوى التوازني خلال خمس سنوات.

- بالنسبة لمؤشر معدل نمو إنتاجية العمل:

1- عدم معنوية تأثير صافي تدفقات FDI على إنتاجية العمل في الأجلين القصير والطويل، وذلك على الرغم من أن أغلب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد المصري موجهة لقطاع البترول والمعادن والخدمات الانتاجية (السياحة، تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، الخدمات المالية) وهي قطاعات تتسم بارتفاع مرونة الانتاجية للناتج مقارنة بمرونة التشغيل للناتج. وقد يرجع ذلك إلى أن الآثار الانتشارية الموجبة لفروع المنشآت الأجنبية تتخفف بانخفاض مستوى مهارة عنصر العمل.

2- جاء تأثير معدل نمو الناتج على معدل نمو الانتاجية على خلاف ما هو متوقع نظرياً؛ فهو معنوي وسالب في الأجل القصير وغير معنوي في الأجل الطويل، حيث زيادة معدل النمو بمقدار 1% يؤدي إلى انخفاض معدل نمو الانتاجية بمقدار (1,4) في الأجل القصير. ويمكن تفسير ذلك بسيطرة قطاع الخدمات على هيكل الناتج ومعدل نموه في الاقتصاد المصري (50% من GDP وبمعدل نمو سنوي 3,3% خلال العقد الأخير)؛ مع مساهمة الخدمات الاجتماعية بالنسبة الأكبر إلى جانب أن الخدمات الإنتاجية هي خدمات تقليدية منخفضة الإنتاجية مما يفسر تأثير معدل نمو الناتج تأثيراً موجباً على التشغيل وتأثيراً سالباً على الانتاجية.

3- تأثير متوسط الأجر الحقيقي موجب ومعنوي في الأجلين القصير والطويل؛ حيث كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في متوسط الأجر يؤدي إلى زيادة معدل نمو الإنتاجية في

الانتاجية (السياحة، تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، الخدمات المالية) وهي قطاعات تتسم بارتفاع مرونة الانتاجية للنتاج مقارنة بمرونة التشغيل للنتاج. وقد يرجع ذلك إلى أن الآثار الانتشارية الموجبة لفروع المنشآت الأجنبية تنخفض بانخفاض مستوى مهارة عنصر العمل.

كذلك توصلت الدراسة إلى عدم معنوية تأثير تدفقات FDI على معدل بطالة الاناث سواء في الأجل القصير أو الطويل والذي قد يرجع إلى الانخفاض الشديد في نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل المصري.

وتدل النتائج السابقة على صعوبة الاعتماد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة مباشرة لخفض معدل البطالة وزيادة التشغيل وتحقيق العدالة في التشغيل بين الذكور والإناث. وبالتالي على صانع السياسة الاقتصادية التركيز على:

- التنسيق بين سياسات الاستثمار وسياسات سوق العمل.
- حفز الاستثمار الأجنبي المباشر القائم على الابتكار ونقل التكنولوجيا مثل قطاعات المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات لأنه وأن لم يحقق هدف زيادة التشغيل في الأجل القصير إلا أنه ومن خلال حفز الانتاجية والنمو في الأجل الطويل يستطيع توليد فرص عمل متزايدة تتناسب مع الاعداد المتزايدة الداخلين لسوق العمل.
- الاهتمام بجذب الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع التعليم ومن خلال شراكات مع القطاع الحكومي بما يسهم في توفير الايدي العاملة المؤهلة والماهرة والتي تستطيع دخول سوق العمل بسهولة وجذب مزيد من الاستثمارات.
- توفير قاعدة بيانات خاصة بالباحثين عن وظائف تشمل مؤهلاتهم وخبراتهم والقطاعات التي يرغبون العمل بها وتوفيرها على موقع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وتصنيفها بحسب القطاع أو الصناعة ، مما يسهل التواصل بين المستثمرين والباحثين عن عمل.
- تحديث برامج التدريب الوظيفية والمهنية بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل وبناء على الاستقصاءات المقدمة للمستثمرين.
- ربط الاعفاءات المقدمة للمستثمرين بفرص العمل وبرامج التدريب التي يتم توفيرها للعاملين.

وقدرة المتغيرات المفسرة على التأثير على معدل بطالة الإناث لتصل إلى التوازن خلال عامين. وقد تم التأكد من الاستقرار الهيكلي للنموذج باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبقايا (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ). كما هي مدونة في الاشكال 6 و7 و8 في الملحق 4.

8. الخلاصة والاستنتاجات

استهدفت الدراسة قياس تأثير صافي تدفقات FDI الداخل على مؤشرات سوق العمل الرئيسية متمثلة في حجم التشغيل الإجمالي ونتاجية العمل على مستوى الاقتصاد ككل، ومعدل بطالة الإناث؛ في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1980-2015)، وحاولت الدراسة الفاء الضوء على الادبيات الاقتصادية المتعلقة بتأثير FDI على أهم مؤشرات سوق العمل والتي اختلفت نتائجها ولم تتفق على معنوية ولا اتجاه العلاقة بالنسبة لكل مؤشر من المؤشرات. وقد اعتمدت الدراسة على منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL لاختبار العلاقة في الأجلين القصير والطويل. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي وموجب لصافي تدفقات FDI على نسبة التشغيل في الأجلين القصير والطويل إلا أن ذلك الأثر ضئيل كما يتضح من قيمة المعاملات؛ حيث زيادة نسبة صافي FDI بمقدار 1% يؤدي إلى زيادة نسبة التشغيل بمقدار (0,06%) في الأجل القصير وبمقدار (0,32%) في الأجل الطويل وهو ما يتفق مع طبيعة الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى مصر ومع مرونة التشغيل المتوسطة أو المنخفضة للقطاعات الأكثر جذباً لتلك التدفقات في مصر إلى جانب أن نمط دخول أغلب تلك الاستثمارات ظل لفترة في صورة استحواد على منشآت موجودة بالفعل في فترة الخصخصة ولم تتفوق الاستثمارات الأجنبية الجديدة إلا بعد بداية الألفية الجديدة.

كما توصلت إلى عدم معنوية تأثير صافي تدفقات FDI على إنتاجية العمل في الأجلين القصير والطويل، وذلك على الرغم من أن أغلب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد المصري موجّهة لقطاع البترول والمعادن والخدمات

ملحق (1)

نتائج اختبار Augmented Dickey-Fuller(ADF) لجذر الوحدة

P-value # قيمة احتمالية إحصاء الاختبار عند الفرق الأول		P-value قيمة احتمالية إحصاء الاختبار عند المستوى		المتغيرات
حد ثابت وقاطع	حد ثابت	حد ثابت وقاطع	حد ثابت	
		*0.0010	*0.0001	EMP
		***0.0793	**0.0356	LP
		*0.0001	*0.0024	Fur
		**0.0554	**0.0271	FDI
		**0.0405	**0.0280	gdp
	*0.0001	**0.0414	0.1160	rwg
0.0001	0.0000	0.5100	0.2846	xm
**0.0277	**0.0349	0.3593	0.1504	ser
		*0.0003	**0.0170	serfe
*0.0002	*0.0000	0.1687	0.2155	tch

المصدر: اعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على مصادر بيانات المتغيرات وباستخدام برنامج 9 E-views.

*معنوي عند 1%، ** معنوي عند 5%، *** معنوي عند 10%.

تم اجراء الاختبار عند الفرق الأول للمتغيرات فقط التي لم يثبت سكونها عند المستوى.

ملحق (2)

نتائج اختبار الحدود Bound Test

القيم الحرجة Critical Value Bounds	Equation 1 : F-statistic= 7.37* (K= 5)		Equation2::F-statistic=9.1* (k=6)		Equation3::F- statistic= 3.782*** (K= 5)	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
10%	2.26	3.35	2.12	3.23	2.72	3.77
5%	2.62	3.79	2.45	3.61	3.23	4.35
1%	3.41	4.68	3.15	4.43	4.29	5.61

المصدر: اعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على مصادر بيانات المتغيرات وباستخدام برنامج 9 E-views.
*معنوي عند 10%، ** معنوي عند 5%، *** معنوي عند 10%.

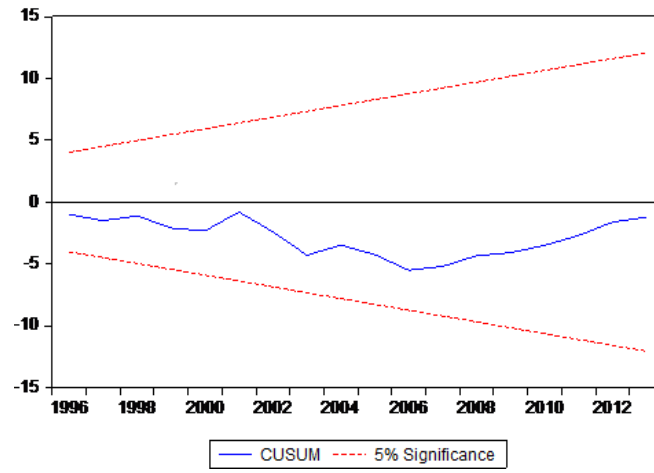
ملحق (3)

الاختبارات التشخيصية للنماذج المقدره

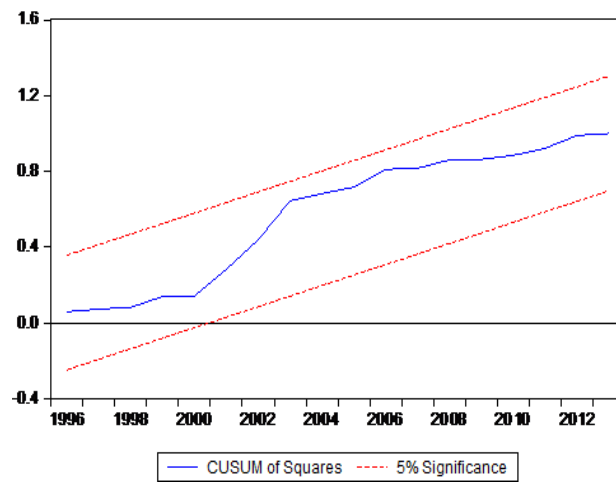
اختبارات فحص البواقي وتوصيف النموذج	Equation 1 : EMP المتغير التابع		Equation 2 : LP المتغير التابع		Equation 3 : FUR المتغير التابع	
		P-value		P-value		P-value
Breusch-Godfrey Serial correlation LM Test*	F(2,16)= 1.348432	0.29	F(3,4)=1.47	0.35	F(2,21)= 1.95	0.17
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey**	F(12,18)= 1.81	0.13	F(25,7)= 0.834	0.41	F(9,23)= 1.79	0.14
Test of Skewness and Kurtosis of residuals***	Jarque-Bera = 0.37	0.83	Jarque-Bera=0.599	0.742	Jarque-Bera=0.26	0.87
Ramsey Reset test****	F(1, 17)= 0.39	0.54	F(1, 6)= 2.221	0.19	F(1, 22)= 0.10	0.753

المصدر: اعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على مصادر بيانات المتغيرات وباستخدام برنامج 9 E-views.
*الفرض العدم للاختبار هو عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي. **الفرض العدم ثبات تباين الخطأ العشوائي.
الفرض العدم البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً. *الفرض العدم صحة توصيف النموذج

ملحق (4)
نتائج الاستقرار الهيكلي للنموذج

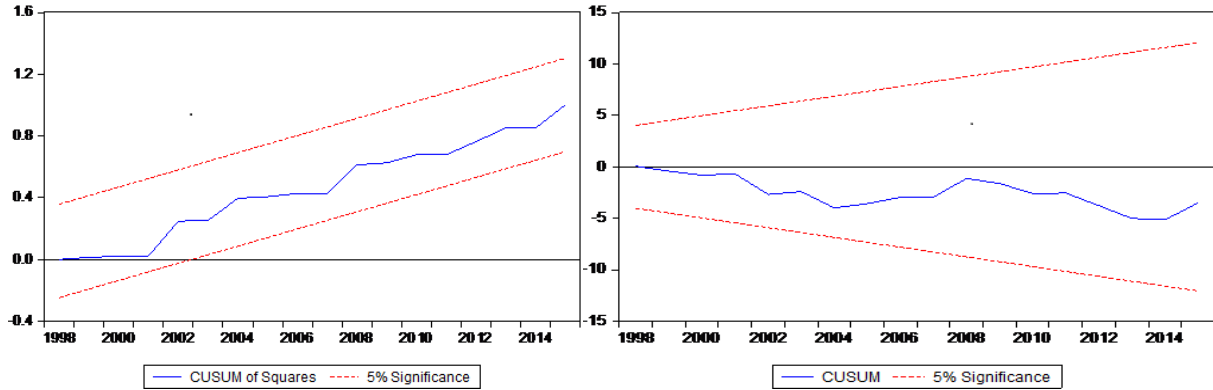


الشكل (6)
الاشكال البيانية لإحصاء اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج التشغيل



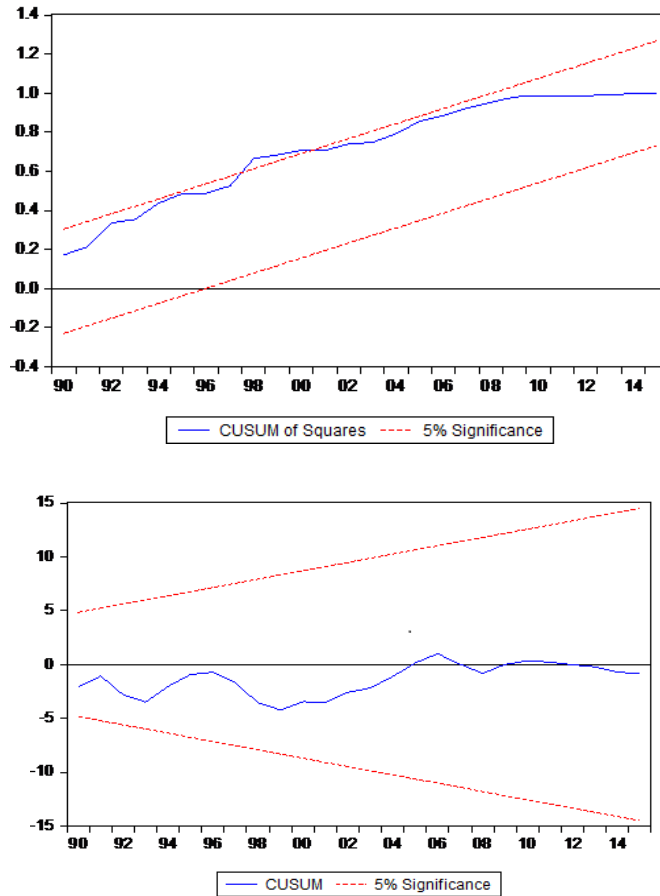
الشكل (7)

الاشكال البيانية لإحصاء اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج انتاجية العمل



الشكل رقم (8)

الاشكال البيانية لإحصاء اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج معدل بطالة الاناث



المصدر: اعد بواسطة الباحثة بالاعتماد على مصادر بيانات المتغيرات وباستخدام برنامج E-views 9.

1 يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لدليل اعداد احصاءات ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنه: حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر على أن تشمل تلك المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة ويتمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ وإدارة المؤسسة. ويشمل ذلك كل من المعاملة المبدئية والمعاملات اللاحقة؛ ففي حالة قيام طرف غير مقيم ليس له أي حقوق ملكية سابقة في مؤسسة مقيمة قائمة بشراء نسبة 10% أو أكثر من ملكية المؤسسة أو القوة التصويتية بها فإن القيمة السوقية لحيازات حقوق الملكية المشتراة بالإضافة إلى أي رأسمال إضافي مستثمر تسجل كاستثمار مباشر. ويشير التعرف السابق إلى أن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يتسع ليشمل ما تقوم به الشركات الدولية أو متعددة الجنسيات وغيرها من الكيانات من استثمارات في البلدان المضيفة. أنظر في ذلك:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2008)، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية"، ص ص 86، 87. متاح على الموقع الإلكتروني www.dhaman.org.

- كريمة فرحي (2013): "أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، ص ص 43-46.

2 وفقاً لتعريف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة، أنظر في ذلك:

- سعاد كامل رزق، "إنتاجية العمل في ظل العولمة: مسح مرجعي"، سلسلة أوراق بحثية، العدد 21، 2004، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص 13.

- Wei, Ying, (2013) "The effect of FDI on employment in China". Graduate Theses and Dissertations. Paper 13379, p1.

3 تعد المنشآت متعددة الجنسيات القناة الرئيسية لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أنها ليست القناة الوحيدة. لمزيد من التفاصيل انظر في ذلك: كريمة فرحي (2013)، "أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

4 هو مفهوم للعمل يلخص تطلعات الناس في حياتهم المهنية. وهو ينطوي على فرص العمل المنتجة، والأجر العادل، والأمن في أماكن العمل والحماية الاجتماعية للأسرة، وتحسين فرص التنمية الشخصية والاندماج الاجتماعي، حرية الناس في التعبير عن اهتماماتهم، وتنظيم والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم، إلى جانب المساواة في الفرص وفي المعاملة بين الذكور والإناث. وقد أطلق ذلك المصطلح للمرة الأولى من قبل المدير التنفيذي لمنظمة العمل الدولية في عام 1999 بمؤتمر العمل الدولي في دورته رقم 87، أنظر في ذلك: - منظمة العمل الدولية من خلال الموقع التالي: <http://www.ilo.org/global/topics/decent-work/lang--en/index.htm>

- لمزيد من التفاصيل حول تطور المفهوم يمكن الرجوع إلى:

Burchell, B., Sehnbruch, K., Piasna, A. and Agloni, N. (2014). The quality of employment and decent work: definitions, methodologies and ongoing debates. Cambridge Journal of Economics, 38 (2): 459-477

5 من المقاصد الرئيسية لذلك الهدف تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنوع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتمسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات كثيفة العمالة. وتعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية. أنظر في ذلك: [/http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/economic-growth](http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/economic-growth)

6 أنظر في ذلك: منظمة العمل الدولية (2015)، "المنشآت متعددة الجنسيات والتنمية والعمل اللائق"، تقرير عن تعزيز وتطبيق إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية في أفريقيا، الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثالث عشر، أديس أبابا، أثيوبيا، 30 نوفمبر - 3 ديسمبر.

7 يقيس قدرة الدولة المستقبلية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهو يعتمد على 12 مكون. أنظر في ذلك:

- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (2005)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص 39-40.

8 يقيس نسبة النصيب الفعلي للدولة من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على مستوى العالم إلى نصيب الدولة من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم. ويقاس على أساس متوسط ثلاث سنوات سابقة بما فيها السنة المشار إليها وذلك لتجنب العوامل الموسمية. انظر

في ذلك:

- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (2005)، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص 39-40.
- 9 يطلق عليه أيضاً الاستثمارات الأفقية حيث تقوم الشركة الأم بإنشاء وحدات إنتاجية في البلد المضيف وتقوم بإنتاج السلع والخدمات نفسها المنتجة في البلد الأم.
- 10 أحد أركان مؤشر كفاءة سوق العمل Labour Market Efficiency وهو أحد ركائز مؤشر التنافسية العالمية Global Competitiveness Index (GCI) الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum (WEF). ويقوم حساب المؤشر على تجميع إجابات مجموعة من قادة الأعمال في العالم -يصل عددهم إلى 14 ألف- على تساؤل: إلى أي مدى يتطابق الأجر ونتاجية العامل في دولتك؟ من خلال استطلاع رأي تنفيذي سنوي يقوم به المنتدى. ويصدر المنتدى تقرير سنوي (Global Competitiveness Report (GCR
- 11 يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر مطروحاً منه التدفقات للخارج ليست الصادرة وإنما إعادة تدفقات للخارج من خلال قيام المستثمر الأجنبي باسترداد نصيبه في رأس مال المشروع الاستثماري وتحويل جزء منه أو كله إلى الخارج.
- 12 تم استكمال السنوات الخاصة بالفترة (1982-1998) بالاعتماد على البيانات الواردة بدراسة: طارق نوير (2010)، "تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في مصر"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط (معهد التخطيط القومي)، المجلد 18، العدد 1، ص 5-45.

المصادر

- استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر 2030 وإطار الاستثمار متوسط الأجل 2015/2014-2018/2019، مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري 12-13 مارس 2015. متاح على الموقع: www.egyptfuture.com
- الأهواني، نجلاء ونهال المغربل (2008). "كثافة التشغيل في نمو الاقتصاد المصري مع التركيز على الصناعات التحويلية"، ورقة عمل رقم 130، المركز المصري للدراسات الاقتصادية. خضر، حسان (2004). "الاستثمار الأجنبي تعاريف وقضايا"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، السنة الثالثة، الكويت.
- رزق، سعاد كامل (2004). "إنتاجية العمل في ظل العولمة: مسح مرجعي"، سلسلة أوراق بحثية، العدد 21، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- الشورجي، مجدي (2009). "أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السادس.
- عبدالحليم، ريم (2013). "خريطة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر: نظرة جغرافية قطاعية"، بيت الحكمة للدراسات الاستراتيجية، مشكاة، العدد السابع، يناير، متاح على الموقع: <http://www.how-foundation.org/web/meshkat/home>
- العجلة، مازن صلاح (2012). "المشاركة الاقتصادية للمرأة الفلسطينية- المؤشرات والمحددات"، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 14، العدد 1، ص 129-162.
- فرحي، كريمة (2013). "أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- مجلس أمناء الهيئة العامة للاستثمار، التقرير المصري للاستثمار: نحو توزيع عادل لثمار النمو (2008).
- مركز البحوث الاجتماعية (2010). "الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على سوق العمل في مصر: نظرة على وضع المرأة"، ورقة عمل رقم 2، الجامعة الأمريكية، القاهرة.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية (2009). "التشغيل في مصر بين آثار الأزمة العالمية والاختلالات الهيكلية في سوق العمل"، آراء في السياسة الاقتصادية، العدد (23).
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لرئاسة الوزراء (2008). "مؤشرات أداء سوق العمل في مصر"، دراسات، القاهرة.
- مصطفى، نشوى (2013). "أثر الواردات الصينية على التشغيل في جمهورية مصر العربية"، المجلة العلمية للبحوث الصينية، العدد الثالث، مركز البحوث والدراسات الصينية المصرية، جامعة حلوان، ص 61-103.
- المعهد العربي للتخطيط (2015). تقرير التنمية العربية "الإدارة الاقتصادية والاجتماعية للنمو الشامل التشغيلي"، الاصدار الثاني، الكويت.
- منظمة العمل الدولية (2015). "المنشآت متعددة الجنسيات والتنمية والعمل اللائق"، تقرير عن تعزيز وتطبيق إعلان المبادئ الثلاثي بشأن المنشآت متعددة الجنسيات والسياسة

- نوير، طارق (2010). **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في مصر**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط (معهد التخطيط القومي)، المجلد 18، العدد 1، ص 5-45.
- Aitken, B. J., Harrison, A.E. (1999). "Do Domestic Firms Benefit from Direct Foreign Investment? Evidence from Venezuela". *The American Economic Review*, 89 (3), 605-618.
- Almeida, R. (2007). "The labor market effects of foreign owned firms", *Journal of international Economics*, 72 (1), 75-96.
- Anker, R., Chernyshev, I., Egger, P., Mehran, F. and Ritter, J.A. (2003). Measuring Decent Work with statistical indicators, *International Labor Review*, 142 (2): 147-178.
- Barrell, R. and Pain, N. (1997). "Foreign direct investment, technological change and economic growth within Europe". *The Economic Journal*, 107 (445): 1770-1786.
- Bescond, D., Chataignier, A. and Mehran, F. (2003). Seven indicators to measure decent work: An international comparison. *International Labour Review*, 142 (2), 179-212.
- Bruhn, N.C.P. and Calegario, C.L.L. (2014). "Productivity spillovers from foreign direct investment in the Brazilian processing industry", *BAR-Brazilian Administration Review*, 11 (1): 22-46.
- Burchell, B., Sehnbruch, K., Piasna, A. and Agloni, N. (2014). "The quality of employment and decent work: definitions, methodologies, and ongoing debates", *Cambridge Journal of Economics*, 38 (2): 459-477.
- Carp, L. (2012). The Impact of FDI on the labor market in Central and Eastern Europe during the international crisis. *Review of Applied Socio-Economic Research*, 3 (1), 43-54
- Driffield, N. and Taylor, K. (2000). FDI and the labor market: a review of the evidence and policy implications. *Oxford Review of Economic Policy*, 16 (3): 90-103.
- Figini, Paolo and Holger Gorg. (2006). "Does Foreign Direct Investment Affect Wage Inequality: An Empirical Investigation". *IZA* (Forschungsinstitut zur Zukunft der Arbeit) Working Paper No. 2336.
- Ghai, D. (2003). "Decent work: Concept and indicators", *International Labor Review*, 142.
- Greenaway, D. and Nelson, D. (2001). Globalization and labor markets: literature review and synthesis. Leverhulme Centre for Research on Globalization and Economic Policy, research paper series.
- Hale, G. and Xu, M. (2016). "FDI effects on the labor market of host countries", Federal Reserve Bank of San Francisco Working Paper Series, (No. 2016-25).
- Hubert, F. and Pain, N. (2001). "Inward investment and technical progress in the UK. In Inward Investment Technological Change and Growth", *Palgrave Macmillan UK*, 66-103.
- Inekwe, J. (2013). FDI, Employment and Economic Growth in Nigeria. *African Development Review* 25 (4): 421-433.
- International Labor Organization (ILO) (2013). "Decent work indicators: guidelines for producers and users of statistical and legal framework indicators", ILO manual, second version. -----, Key Indicators of the Labor Market (KILM), 9th Edition, Statistics Database Online.
- Jayaraman, T. K. and Singh, B. (2007). "Foreign direct investment and employment creation in Pacific Island countries: an empirical study of Fiji", Asia-Pacific Research and Training Network on Trade Working Paper Series, 35, 1-15.
- Jenkins, R. (2006). "Globalization, FDI and employment in Viet Nam. Transnational Corporations, 15 (1): 115-142.
- Louis, Maryse, Alia El Mahdy and Heba Handoussa (2003). "Survey of Foreign Investment Firms in Egypt", DRC

- working papers, Foreign direct investment in Emerging Markets, Centre for new and emerging markets, London Business school No.3. Economic Research Forum for Arab countries, Iran and Turkey. Cairo, Egypt.
- Massoud, N. (2008, March). "Assessing the Employment Effect of FDI Inflows to Egypt: Does the Mode of Entry Matter?" In International Conference on 'The Unemployment Crisis in the Arab Countries, Arab Planning Institute.
- Masry, M. (2015). Does Foreign Direct Investment (FDI) Really Matter in Developing Countries? The Case of Egypt. *Research in World Economy*, 6 (4): 64.
- Nahidi, Mohammadreza Mohammadv & Badri, Arash Ketabforoush (2014). "FDI and Employment in D8 Countries", *Merit Research Journal of Art, Social Science and Humanities*, 2 (2): 015-020. Available online <http://www.meritresearchjournals.org/assh/index.htm>
- Nunnenkamp, P. and Bremont, J.E.A. (2007). FDI in Mexico: "An empirical assessment of employment effects", (No. 1328). Kieler Arbeitspapiere.
- Oulton, N. (1998). "Labor Productivity and Foreign Ownership in the UK." NIESR Discussion Paper No. 143.
- Pesaran, M. H., Shin, Y. and Smith, R.J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16 (3), 289-326.
- Pfaffermayr, M. and Bellak, C., (2000). "Why foreign-owned firms are different: a conceptual framework and empirical evidence from Austria", HWWA Discussion Paper 115, Hamburg. Available at: <http://hdl.handle.net/10419/19436>
- Pflüger, M., Blien, U., Möller, J. and Moritz, M. (2010). "Labor Market Effects of Trade and FDI—Recent Advances and Research Gaps". *Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik*, IZA Discussion Paper No. 5385, December, 86-116.
- Pinn, S. L., Ching, K. S., Kogid, M., Mulok, D., Mansur, K. and Loganathan, N. (2011). Empirical analysis of employment and foreign direct investment in Malaysia: An ARDL bounds testing approach to cointegration. *Advances in Management and Applied Economics*, 1 (3): 77-91.
- Piscitello, L. and Rabbiosi*, L. A. R. I. S. S. A. (2005). "The impact of inward FDI on local companies' labor productivity: evidence from the Italian case", *International Journal of the Economics of Business*, 12 (1): 35-51
- Popescu, R. G. (2010). "The impact of foreign direct investments on labor productivity: A review of the evidence and implications", *The Romanian Economic Journal*, 36, 137-153.
- Ramirez, M.D. (2006), "Does foreign direct investment enhance labor productivity growth in Chile? A cointegration analysis", *Eastern Economic Journal*, 32(2), pp. 205-220.
- Salvatore, D. (2013). "Introduction to international economics", Wiley Global Education.
- Sehnbruch, K., Burchell, B., Agloni, N. and Piasna, A. (2015). "Human development and decent work: why some concepts succeed and others fail to make an impact", *Development and Change*, 46 (2): 197-224.
- UNCTADSTAT, Available at: <http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.asp?ReportId=96740>.
- Vahter, P. (2004). The effect of foreign direct investment on labour productivity: evidence from Estonia and Slovenia. U. of Tartu Economics and Business Administration Working Paper, (32-2004).
- Wei, Ying, (2013) "The effect of FDI on employment in China". Graduate Theses and Dissertations. Paper 13379. Available at <http://lib.dr.iastate.edu/etd>
- Wooster, R. B. and Diebel, D.S. (2010). Productivity Spillovers from Foreign Direct Investment in Developing Countries: A Meta-Regression Analysis". *Review of Development Economics*, 14 (3): 640-655.
- World Bank, World Development Indicators, online database 2017.
- World Economic Forum, Global Competitiveness Report,

2016-2017.
World of Work Report (2014). "Developing with jobs: partII
"policies for developing with jobs: productive
transformation, decent work and development"

Zhu, G. and Tan, K. Y. (2000). "Foreign direct investment
and labor productivity: New evidence from China as the
host", *Thunderbird International Business Review*, 42
(5): 507-528.

The Impact of Foreign Direct Investment on Labor Market in Egypt

Enas Fahmy Hussein¹

ABSTRACT

The purpose of this study is to investigate the impact of the net FDI inflows on the main labor market indicators represented by the ratio of total employment, labor productivity at the level of the economy as a whole, and the female unemployment rate in the short and long-run in the Egyptian economy between 1980 and 2015 using ARDL model. The results indicated that there is a significant and positive effect on the employment ratio in the short- and long-run, but this effect is minimal, as evidenced by the value of the coefficients. The increase of the FDI ratio by 1% leads to an increase of 0.06 in the short run and 0.32 in the long run, which is consistent with the nature of FDI inflows to Egypt and with the medium or low employment to output elasticity of the sectors that are regarded as the most attractive to those flows in Egypt. The effect on labor productivity is insignificant both in the short- and long- run. The results also showed that the effect of FDI on the female unemployment rate is insignificant both in the short- and long- run.

Keywords: Foreign Direct Investment, Labor Market, Decent Work, Employment, Labor Productivity, Bound Testing Approach.

¹ Lecturer, Department of Economics, Faculty of Commerce and Business
Administration, Helwan University, Egypt.

✉ Email: enas_fahmy74@yahoo.com

Received on 28/5/2017 and Accepted for Publication on 13/9/2017.